أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
معهد الدراسات العليا
قسم العلوم الاجتماعية
برنامج مكافحة الجريمة
تخصص إدارة برامج المؤسسات الإصلاحية

مدى تقبل الأسرة للمفرج عنه في قضايا المخدرات وعلاقته بالعود للجريمة

«دراسة تطبيقية بمدينة الرياض»

دراسة مقدمة إلى قسم العلوم الاجتماعية استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير بمعهد الدراسات العليا بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

إعداد
أحمد سعيد محمد زويد الغامدي

إشراف
د. عبدالمنعم محمد بدر

الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

قسم: العلوم الاجتماعية

نموذج رقم (١٤)

قرار لجنة مناقشة رسالة في صيغتها النهائية

اللجنة مناقشة الرسالة المقدمة من الطالب: أحمد سعيد محمد زويد الغامدي

بعنوان: عدم تقبل الأسرة للمفرج عنه في قضايا المخدرات وعلاقته بالعود للجريمة

بعد الاطلاع على الرسالة في صيغتها النهائية: تقرر ما يلي:

اجازة الرسالة المقدمة من الطالب: أحمد سعيد محمد زويد الغامدي

بعنوان: عدم تقبل الأسرة للمفرج عنه في قضايا المخدرات وعلاقته بالعود للجريمة

في صيغتها النهائية، وقبولها كمتطلب تكميلي من متطلبات

للحصول على درجة الماجستير في: مكافحة الجريمة

تخصص: إدارة برامج المؤسسات الإصلاحية

توقيع أعضاء اللجنة

الاسم: د. سعيد فالح الغامدي التوقيع:

الاسم: د. راشد سعد الباز التوقيع:

الاسم: د. عبد المنعم [illegible] التوقيع:

رئيس
قسم العلوم الإجتماعية
الدكتور حسن طالب

قسم: العلوم الاجتماعية

نموذج رقم (١٤)

إلى لجنة مناقشة رسالة الدارسة من الطالب: أحمد سعيد سعد زويد الغامدي

الموضوع: عدم تعيين الدارسة المفرج عنه في قضايا المخدرات وعلاقته بالعود للجريمة

بعد مناقشة الرسالة في (٢٦/٨/١٤١٧هـ الموافق: ٥/١/١٩٩٧م) قد أوصت بما يلي:-

- ○ اجازة الرسالة كما هي.
- ✓ اجازة الرسالة بعد إجراء التعديلات المرفقة.
- ○ عدم أجازة الرسالة.

توقيع أعضاء اللجنة

الاسم: د. سعيد فالح الغامدي — التوقيع:

الاسم: د. ماشد سعد الناشد — التوقيع:

الاسم: د. عبد المنعم سيد — التوقيع:

رئيس
قسم العلوم الإجتماعية
الدكتور حسن طالب

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
معهد الدراسات العليا
قسم العلوم الاجتماعية
برنامج مكافحة الجريمة
تخصص إدارة برامج المؤسسات الإصلاحية

ملخص رسالة ماجستير

عنوان الرسالة : مدى تقبل الأسرة للمفرج عنه في قضايا المخدرات وعلاقته بالعود للجريمة "دراسة تطبيقية بمدينة الرياض"

إعداد الطالب : احمد سعيد محمد زويد الغامدي

إشراف : الدكتور عبد المنعم محمد بدر

لجنة المناقشة :

١- الدكتور : عبد المنعم محمد بدر — مشرفاً ومقرراً
٢- الدكتور : سعيد فالح الغامدي — عضواً
٣- الدكتور : راشد سعد الباز — عضواً

تاريخ المناقشة : (١٤١٧/٨/٢٦ هـ، الموافق ١٩٩٧/١/٥ م)

مشكلة الدراسة :

التعامل غير المشروع مع المخدرات رغم كل الجهود المبذولة على مختلف الأصعدة، لازال في نمو سواء على المستوى العالمي أو العربي أو السعودي. هذا النمو يثير التساؤل حول العوامل التي تؤدي إلى هذا التعامل، وهذه الدراسة وهي تثني على العوامل التي أشارت إليها كثير من الدراسات إلا أنها تتوقع أن مستوى الأسرة (الاقتصادي ــ الثقافي ــ الاجتماعي) وما يسودها من ثقافة إضافة

إلى أسلوب التنشئة وجماعة الرفاق والسفر إلى الخارج، له علاقة في ارتكاب جرائم المخدرات والعود إليها.وهذه الدراسة تسعى إلى الكشف عن مدى تقبل الأسرة السعودية للمفرج عنهم في قضايا المخدرات.

أهمية الدراسة :

طريقة تعامل الأسرة مع أبنائها بشكل عام لها أهمية خاصة، وتزداد هذه الأهمية عندما يكون الأبناء بحاجة إلى دعم الأسرة في المواقف الصعبة. وفي دراستنا هذه يعكس مدى الدعم الذي يمكن أن يلقاه الفرد من أسرته مدى التقبل. كما انه يمكن ان يبني بنتائج هذه الدراسة برامج اجتماعية ونفسية موجهة للأفراد والأسر في مجال دعم تقبل الأسر السعودية للمفرج عنهم في قضايا المخدرات.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى تقبل الأسرة السعودية للمفرج عنهم في قضايا المخدرات، وبيان اثر العوامل في ذلك. كما تبين هذه الدراسة المسافة الاجتماعية بين الأسرة ومتعاطي المخدرات ومدى تقبل الأسرة له في المستقبل . ومن أهدافها طرح بعض المقترحات والتوصيات بهذا الخصوص.

تساؤلات الدراسة :

١- ما مستوى تقبل الأسرة السعودية للمفرج عنهم في قضايا المخدرات؟

٢- ما العلاقة بين مدى التقبل والعود لتعاطي المخدرات؟

٣- ما العلاقة بين العود لتعاطي المخدرات والمتغيرات التالية:

أ- مشكلة التعاطي

ب- العلاقه مع الأهل

ت- العلاقة مع الأصدقاء

ث- تاريخ الأسرة في التعاطي

ج- مساندة الأهل للمتعاطي

ح- مساندة الأصدقاء للمتعاطي

٤- ما العلاقة بين أساليب العلاقات الوالدية والعود لتعاطي المخدرات؟

٥- ما العلاقة بين الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة والعود لتعاطى المخدرات؟

منهج البحث وأدواته :

هذه الدراسة طبقت طريقة المسح الاجتماعي حيث استخدمت الاستبانة أساسا، ثم (الإستبار) في بعض الأحيان، إضافة إلى البحث المكتبي.

أهم النتائج :

١- أظهرت الدراسة أن كبر حجم الأسرة وسوء حالتها الاقتصادية والتعليمية له علاقة بتعاطي المخدرات، والعود لها.

٢- أظهرت الدراسة عدم تقبل الأسر السعودية لتعاطي المخدرات، والعائد لتعاطيها.

٣- أظهرت الدراسة عدم تقديم أي مساعدة للمتعاطي وقناعة غالبية أولياء الأمور بالبعد العقابي.

٤- أظهرت الدراسة وجود علاقة سلبية بين الأسرة والعلم بالعود لتعاطي المخدرات.

٥- أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباطيه سلبية بين التنشئة الأسرية واحتمالية العود لتعاطي المخدرات.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾

(سورة الزمر، آية ٥٣).

إهـــــداء

إلى جميع أفراد أسرتي الذين وقفوا إلى جواري وساندوني بكل جهودهم وكانوا خير عون على إنجاز هذه الدراسة التي أرجو أن ينتفع بنتائجها كل من تعثر في طريق المخدرات أو كانت لها تأثيرات على مسار حياته .

أحمد سعيد الغامدي

شـــكر وتقديـــر

يسعدني أن أتقدم بوافر شكري وعظيم امتناني وتقديري لكل من ساهم في إلتحاقي بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية والدراسة بمعهد الدراسات العليا بها .

فمن الشكر أعظمه للمسئولين بوزارة الداخلية ، وعلى رأسهم صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية ، الذين تفضلوا بالموافقة على التحاقي للدراسة بالأكاديمية .

ومن الشكر أجزله لكل المسئولين والعاملين بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية عامة ، ومعهد الدراسات العليا خاصة ، وعلى رأسهم سعادة الأستاذ الدكتور عبدالعزيز بن صقر الغامدي ، الذين سهلوا لي كل الأمور وكانوا جميعاً خير عون في مسيرة دراساتي النظرية والتطبيقية .

أما الشكر كله فأقدمه لسعادة الدكتور عبدالمنعم محمد بدر ، المشرف على هذه الرسالة ، الذي شملني برعايته منذ البداية وقدم لي كل العون ، وبذل كل جهده وطاقته وسخر كل علمه لإنجاز هذه الدراسة والدكتور ذياب البداينة رئيس قسم العلوم الاجتماعية بمعهد الدراسات العليا بالأكاديمية بمراجعة الرسالة وإصدارها بشكلها النهائي .

والشكر كذلك أسعد بالتقدم به للجنة المناقشة المؤقرة للتكرم بقبول عناء مناقشتي .

أرجوا أن أكون عند حسن ظن الجميع

والله ولي التوفيق

أحمد سعيد الغامدي

فهرس المحتويات

الفصل الأول: خلفية الدراسة والمفاهيم الرئيسية بها ١

أ ـ خلفية الدراسة ١

ـ مشكلة الدراسة ٢

ـ أهمية الدراسة ٤

ـ أهداف الدراسة ٤

ـ أسئلة الدراسة ٥

أ ـ المفاهيم الرئيسة بالدراسة ٦

ـ الأسرة ٦

ـ التنشئة الأسرية ٧

ـ التعامل مع المخدرات ٧

ـ العود للجريمة ٨

ـ المفرج عنه ٩

ـ التقبل ١٠

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة ١١

أ ـ الإطار النظري ١١

ب ـ الدراسات السابقة ٣٧

الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية ٤٢

ـ نوع الدراسة ٤٢

ـ طريقة البحث ٤٢

ـ أدوات جمع البيانات ٤٢

ـ متغيرات الدراسة ٤٣

ـ عينة الدراسة ٤٣

الفصل الرابع: عرض النتائج ٤٥
أ- خصائص عينة متعاطي المخدرات وأسرهم ٤٥
ب- تساؤلات الدراسة ٤٧
الفصل الخامس: المناقشة والتوصيات ٥٦
أ- المناقشة ٥٦
ب- التوصيات ٥٨
المراجع ٥٩
الملاحق ٦٣

فهرس الجداول

جدول رقم (١) الحالة التعليمية للمتعاطين للمخدرات والأب والأم ٤٦

جدول رقم (٢) مدى تقبل الأسرة لمتعاطي المخدرات ٤٧

جدول رقم (٣) معاملات الإرتباط لمدى تقبل الأسرة للمتعاطي والعود للمخدرات ٤٨

جدول رقم (٤) العلاقة بين تكرار تعاطي المخدرات وبعض متغيرات الدراسة .. ٥٠

جدول رقم (٥) معاملات الإرتباط بين العلاقات المتبادلة الأبوية والأمومية .. ٥٢

جدول رقم (٦) معاملات الإرتباط بين الخلفية الاجتماعية الاقتصادية للأسرة والعود لتعاطي المخدرات ٥٤

الفصل الأول

خلفيـة الدراسة والمفاهيم الرئيسية بها

أ ـ خلفية الدراسة:

مقدمـــــة

أفرزت التحولات التي حلّت بالمجتمع السعودي بعض المشكلات الاجتماعية، واحتلت مشكلة التعاطي غير المشروع للمخدرات، والعود إليها بالذات، مكاناً بارزاً بينها. ومشكلة التعامل غير المشروع مع المخدرات والعود إليها وإن كانت تقف وراءها عوامل كثيرة إلا أن عدداً من الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا المجال قد ألقت بالمسئولية فيها على مؤسسات التنشئة الاجتماعية (كالأسرة والمؤسسة التعليمية، وجماعة الرفاق، والمؤسسة الإعلامية . .) وحظيت الأسرة بالقدر الأكبر من المسؤولية.

والأسرة بما يسودها من ظروف بيئية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وما تتبعه من أسلوب في تنشئة أبنائها، يمكن أن تكون أداة بناء، كما يمكن أن تكون عامل هدم، فالأسرة السوية غالباً ما تنتج أفراد أسوياء فيما تنتج الأسرة غيرالسوية في الأغلب الأعم أفراداً غير أسوياء.

وإذا كنا في مجال الحديث عن المخدرات، فإن الدراسات والبحوث قد أكدت على دور الأسرة في دفع عضوها إلى هذا التعامل. فقد اتضح أن التنشئة الأسرية غير المتوازنة وغير الوسطية من جهة، وعدم دعم الأسرة لأعضائها (بمعنى تقبلهم واحتواؤهم) من جهة أخرى، قد يدفع البعض منهم إلى تعاطي وإدمان المخدرات والعود إلى ذلك.

والدراسة التي نحن بصددها الآن تتجه إلى التأكيد على جانب الأسرة بالذات لتحاول أن تقتفي أثرها في دفع عضوها إلى التعامل مع المخدرات، والعود إلى التعامل معها مرة أخرى، مع اهتمام خاص بموقف الأسرة من عضوها المفرج عنه في قضايا المخدرات (تقبله أو عدم تقبله) وعلاقة ذلك بالعود إلى الجريمة.

مشكلة الدراسة

رغم كل الجهود التي تبذل على مختلف الأصعدة فإن مشكلة التعامل غير المشروع مع المخدرات ما زالت آخذة في التفاقم سواء على المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي (العربي) أو المستوى المحلي (السعودي)، فعلى مستوى العالم ما زالت المساحات المزروعة بها تتسع، وحجم المصنع منها ينمو، وأعداد المتعاملين معها والمتعاطين والمدمنين لها تتزايد[1].

وعلى المستوى العربي تأتي البيانات مشيرة إلى أنه في الوقت الذي بلغت فيه جرائم المخدرات في ثمان دول عربية هي (الأردن والإمارات والسعودية وسوريا والسودان وعمان ومصر واليمن) ١٣٩٦٩ جريمة سنة ١٩٨٤م، إذا بالعدد يرتفع بعد أربع سنوات ليصل سنة ١٩٨٧م إلى ١٩٩٧٢ جريمة، ويسجل زيادة مقدارها ٤٢,٩٧٪ في السنوات الأربع بمتوسط ١٠,٧٤٪ سنوياً[2].

وعلى المستوى السعودي تؤيد الإحصاءات الصادرة عن إدارة التخطيط والإحصاء بوزارة الداخلية تفاقم المشكلة، وذلك حين أوضحت أنه في الوقت الذي كانت هناك سنة ١٤١١هـ ٣٣٩٦ قضية مخدرات فإن سنة ١٤١٤هـ قد شهدت ارتفاعاً حيث بلغ عدد القضايا ٤٣٥٣ قضية، بارتفاع قدره ٢٨,٢٪ في أربع سنوات ومتوسط ٧,٠٥٪ سنوياً[3].

إن هذا النمو المضطرد يثير التساؤل حول العوامل التي تؤدي إلى التعامل (غير المشروع) مع المخدرات.

١ـ السعد، صالح محمود: تحديات المخدرات على المستوى الدولي. مجلة الفكر الشرطي، المجلد السادس، العدد الثالث، الشارقة، رجب ١٤١٨هـ، ص ص ٢٢٣ـ٢٣٥

٢ـ أحمد، محسن عبدالحميد: الوقاية من الجريمة، نظرة إلى الحاضر للإعداد للمستقبل. مجلة الفكر الشرطي المجلد الرابع، العدد الأول، الشارقة، محرم ١٤١٦هـ، ص ص ١٤٣ـ١٤٧

٣ـ إدارة التخطيط والإحصاء: الكتابان الإحصائيان الثامن عشر والعشرون. وزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤١٢هـ، ص ص ٤٩ـ٦٧

وإذا كانت البحوث والدراسات قد أشارت إلى كثير من العوامل البيئية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية[1] فإن هذه الدراسة وهي تُثنّي على هذه العوامل، وتتوقف أكثر عند العوامل الثقافية والاجتماعية بالذات، فإنها تتوقع أن تكون هناك علاقة بين مستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وما يسودها من ثقافة (متمثلة في العادات والتقاليد والعرف) وأسلوبها في التنشئة إلى جانب جماعة الرفاق والسفر إلى الخارج، وبين ارتكاب جرائم المخدرات والعود إلى ارتكابها، كما تتوقع أن تكون هناك علاقة أيضاً بين الثقافة السائدة بالأسرة (متمثلة في العادات والتقاليد والعرف) وعدم تقبل عضوها المفرج عنه في قضايا المخدرات، وأن المتغيرين معا (الثقافة السائدة وعدم التقبل) على علاقة كذلك بالعود إلى التورط في هذا النوع من القضايا.

إن المفرج عنه بما يفترض أن يكون قد خضع له من برامج هدفت إلى جعله مواطناً سوياً، إلا أنه بعد أن يتم الإفراج عنه، ويخرج إلى المجتمع بأمل التوبة والإستقامة قد يصطدم بعامل الثقافة السائدة والتي قد تحتوي في داخلها على عدم تقبل المجتمع، والأسرة أيضاً في بعض الأحيان له (سواء تمثل ذلك في عدم معاملته المعاملة الأسرية اللائقة، أو رفض مد يد العون إليه . .) الأمر الذي يدفعه إلى ايجاد مخرج من ورطته، وفي مثل هذه الظروف فإنه غالباً ما يلجأ إلى جماعة رفاقه القديمة، كما قد يعود إلى الانحراف المتمثل في التعامل مع المخدرات مرة أخرى.

وبناء على ما سبق فإن هذه الدراسة تسعى إلى الكشف عن مدى تقبل الأسرة السعودية للمفرج عنهم في قضايا المخدرات.

---

١ - إرجع في هذا - على سبيل المثال - إلى:

١/ ١ السعد، صالح محمود: مرجع سابق، ص ص ٢٢٣ - ٢٣٥

١/ ٢ عيد، محمد فتحي: المخدرات: الأسباب، الصكوك، والبشر مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض، ١٤١٢هـ، ص ص ٢١ - ١١٠

أهمية الدراسة

إن هناك أهمية خاصة للطريقة التي تتعامل بها الأسرة مع أبنائها بشكل عام، لما في ذلك من أثر هام في بناء شخصية الفرد وتكوين اتجاهاته ومعتقداته المستقبلية، وتزداد هذه الأهمية عندما يكون الأبناء بحاجة إلى دعم الأسرة ومؤازرتها في المواقف الحياتية الصعبة ومنها تعرضهم لمشكلات شخصية أو اجتماعية، مثل مشكلة تعاطي المخدرات. فمن المتوقع أن يكون للأسرة دور هام في مساعدة أفرادها في التخلص من مشكلة تعاطي المخدرات إن هم وجدو الرعاية والدعم والمساندة اللازمة لهم سن أسرهم.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في بيان مدى تقبل الأسرة السعودية للمفرج عنهم في قضايا المخدرات، حيث يعكس ذلك مدى الدعم الذي يمكن أن يتلقاه الفرد س أسرته، كما يمكس أن يُبنى بنتائج هذه الدراسة برامج اجتماعية ونفسية موجهة للأفراد وللأسر في مجال دعم تقبل الأسر السعودية للمفرج عنهم في قضايا المخدرات.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى تقبل الأسرة السعودية للمفرج عنهم في تعاطي المخدرات، وبيان أثر العوامل المؤثرة في ذلك. كما تبين هذه الدراسة المسافة الاجتماعية بين الأسرة ومتعاطي المخدرات ومدى تقبله في الأسرة في المستقبل. وباختصار تهدف هذه الدراسة إلى:

١ ـ بيان أوجه الدعم والمساندة التي تقدمها الأسرة للمفرج عنهم في قضايا المخدرات.

٢ ـ بيان أسباب رفض الأسرة للمفرج عنهم في قضايا المخدرات.

أسئلة الدراسة

التساؤل الأول: ما مستوى تقبل الأسرة السعودية للمفرج عنهم في قضايا المخدرات؟

التساؤل الثاني: ما العلاقة بين مدى تقبل الأسرة السعودية لمتعاطي المخدرات والعود لتعاطي المخدرات؟

التساؤل الثالث: ما العلاقة بين العود لتعاطي المخدرات والمتغيرات التالية :

١ ـ مشكلة التعاطي .

٢ ـ العلاقة مع الأهل .

٣ ـ العلاقة مع الأصدقاء .

٤ ـ تاريخ الأسرة في المخدرات .

٥ ـ مساندة الأهل للمتعاطي .

٦ ـ مساندة الأصدقاء للمتعاطي

التساؤل الرابع: ما العلاقة بين أساليب العلاقات الوالدية (الأبوية والأموسية) والعود لتعاطي المخدرات؟

التساؤل الخامس: ما العلاقة بين الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة والعود لتعاطي المخدرات؟

ب ـ المفاهيم الرئيسية بالدراسة:

الأســـــرة

الأسرة (Family) كما يعرفها كل س بيرجس ولوك (Burgess & Locke)[1] عبارة عن جماعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج والدم أو التبني، ويعيشون معيشة واحدة، ويتفاعلون كل مع الآخر في حدود أدوار الزوج والزوجة، الأب والأم، الأخ والأخت، ويشكلون ثقافة متميزة.

وهي ـ في تعريف كنجسلي ديفيز (K. Davis)[2] ـ مجموعة من الأشخاص الذين تقوم علاقاتها على صلة الدم، ويكونون نتيجة لهذا أقرباء لبعضهم البعض

كما أنها ـ عند ثيودورسن وزوجته (Theodorsons)[3] ـ عبارة عن وحدة قرابية أساسية، تتكون ـ في أصغر أشكالها ـ من زوج وزوجة وأبنائهما ـ أما شكلها المتسع فإنها تشير إلى كل الأقارب الذين يعيشون سوياً، ويكونون وحدة اجتماعية لها خصوصيتها.

وبأخذ هذه التعريفات مجتمعة في الإعتبار فإن المقصود بالأسرة في هذه الدراسة هي الأسرة السعودية التي غالباً ما تكون أسرة ممتدة (Extended Family) وتتشكل في العادة من الأب والأم والأبناء، إلى جانب الأقارب الذين يقيمون معهم الذين يكون لهم تأثيرهم في التنشئة الأسرية للفرد، كما يكون لأسلوبها في التنشئة، ووضعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أثر في سواء عضوها أو لا سوائه.

---

١ ـ منصور عبدالمجيد سيد أحمد: دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠٧هـ، ص ٣١.

2 - Mitchell, G. Duncan, op. cit., p. 80.

3 - Theodorsom, G. & A. Theodorson, op. cit., p. 146.

التنشئة الأسرية

التنشئة الأسرية (Socialization) كما يعرفها ميتشل (Mitchell)[1] هي العمل التي يتشكل بمقتضاها السلوك الإنساني جسدياً وعقلياً ونفسياً واجتماعياً وثقافياً

ويضيف الشرقاوي[2] أن عملية التنشئة عملية تعليم وتعلم وتربية، وأنها تقوم على التفاعل الاجتماعي، وتهدف إلى إكساب الفرد سلوكاً واتجاهات ومعايير مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكن س الإندماج في جماعته والتوافق معها، وأنها عملية تنمية ثقافة المجتمع في بناء الشخصية، وتطبيع المادة الخام للطبيعة البشرية في النمط الاجتماعي والثقافي

فالفرد عند الولادة يكون كالعجينة اللينة، يشكلها المشكلون (المنشئون): الآباء والأمهات ومن في حكمهم من الأقارب وأعضاء الأسرة، تشكيلاً معيناً انطلاقاً من الثقافة السائدة، فإذا كانت الثقافة السائدة ثقافة سوية، كان المتوقع أن ينشأ عضو الأسرة سوياً، وإذا كانت غير سوية، كان توقع وجود شخص غير سوي قائماً.

وانطلاقاً من هذا فإن دراستنا تتعامل مع التنشئة الأسرية باعتبار أن الشخص يتزود فيها بالضوء الذي يرشده على طريق حياته، ففيها يتلقى دروس الصواب والخطأ والطيب والخبيث والحلال والحرام وما يجوز وما لا يجوز من وجهة نظرها التي قد تكون متشددة أو متساهلة أو وسطاً ما بين هذاوذاك، الأمر الذي يكون له آثاره على صلاح الفرد أو انحرافه ولجوئه - في دراستنا - إلى مجال التعامل مع المخدرات.

---

1 - Mitchell, G. Duncan, op. cit., pp. 205 - 206.

٢ - الشرقاوي، أنور محمد: انحراف الأحداث. مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ص ١٨٦ - ١٨٧

التعامل مع المخدرات

التعامل مع المخدرات قد يكون مشروعاً (كما هو الحال في استخدامها للأغراض الطبية مثلاً) وقد يكون غير مشروع (كما هو في موضوع دراستنا). والتعامل غير المشروع مع المخدرات قد يتسع مجاله ليشمل على زراعتها أو تصنيعها أو تهريبها أو نقلها أو ترويجها أو تداولها أو حيازتها أو تعاطيها أو إدمانها.

وفي حالة التعامل غير المشروع معها، فإن المتعامل يقع تحت طائلة الشرع ويعرض للمحاكمة وتصدر بحقه عقوبة ما.

والدراسة الحالية تأخذ بهذا التوجه، حيث يقصد فيها بالتعامل مع المخدرات القضايا المتعلقة بالمخدرات عامة والتي تم ضبطها ورفعت بشأنها دعاوى جنائية واتخذت حيالها إجراءات المحاكمة، وصدرت فيها أحكام، وسواء كان هذا بسبب زراعتها أو تصنيعها أو تهريبها أو نقلها أو ترويجها أو تداولها أو حيازتها أو تعاطيها أو إدمانها، وإن كان جانب التعاطي والإدمان يحظى بالأولوية بين قضايا ذلك التعامل، باعتبار أن أفراد العينة قد اختيروا أساساً من المتعاطين والمدمنين.

العود إلى الجريمة

يقصد بالجريمة - كما يوضح بدوي[1] - كل فعل يعود بالضرر على المجتمع ويعاقب عليه القانون، أو أنها كل سلوك يجرمه ويحرمه القانون، ويرد عليه بعقوبة جزائية أو بتدابير احترازي . . وهي عند السراج[2] كل فعل أو امتناع عن فعل صادر عن مسئول ينص عليها القانون ويقرر له عقاباً جزائياً . . كما أنها في - فكر عبدالواحد[3]

١ - بدوي، أحمد زكي: مصطلحات العلوم الاجتماعية. مكتبة لبنان، بيروت (د. ت)، ص ١٠٠

٢ - السراج، عبود: علم الإجرام وعلم العقاب. دراسة تحليلية في أسباب الجريمة والسلوك الإجرامي، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٥م، ص ٤

٣ - عبد الواحد، كرم: معجم المصطلحات القانونية. مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧م ص ١٤٤.

ـ لفظ يطلق على عدد من الأفعال التي تخالف قواعد القانون أو المجتمع أو الأخلاق أو الدين .

ويقصد بالعود للجريمة ـ كما يوضحه كاره[1] ـ تكرار الإدانة ، وتكرار دخول السجن أكثر من مرة ، بمعنى الحكم أكثر من مرة على المذنب بعقوبة مقيدة للحرية . أو أن العود (للجريمة) يشير إلى حالة الشخص الذي يرتكب جريمة بعد أخرى وحكم فيها نهائياً .

وحين يتعلق الأمر بالمجرم العائد ، فإن الدراسة التي صدرت عن مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة داخلية المملكة العربية السعودية[2] قد حددته بأنه هو الذي تكررت إدانته في جريمة أو جرائم بعد أو أثناء قضائه للحكم الذي صدر ضده في جرائم سابقة .

وفي ضوء ما تقدم يكون المقصود بالعائد إلى الجريمة في دراستنا هو الشخص الذي أودع السجن لأكثر من مرة في قضايا المخدرات بأشكالها المتنوعة .

المفرج عنه

يشير مصطلح المفرج عنهم إلى هؤلاء الأشخاص الذين حوكموا وأدينوا وأودعوا الموسسة العقابية/ الاصلاحية وقضوا مدة العقوبة المقررة وتم الافراج عنهم .

وفي مجال دراستنا فإنه يقصد بالمفرج عنه ذلك الشخص الذي قبض عليه في قضية تعامل مع المخدرات (التعاطي والادمان بالذات) وحوكم وأدين وأفرج عنه بعد أن قضى مدة العقوبة المقررة .

---

١ ـ كاره ، مصطفى عبدالمجيد : السجن كمؤسسة اجتماعية . دراسة عن ظاهرة العود . المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٤٠٨هـ ص ص ٣٧ ـ ٤١ .

٢ ـ مركز أبحاث مكافحة الجريمة : العود إلى الاجرام . دراسة ميدانية عن ظاهرة اعتياد الإجرام . مركز أبحاث مكافحة الجريمة ، وزارة الداخلية ، الرياض ١٤١٢هـ ، ص ٥٤

التقبـــــل

عدم التقبل يعني ـ كما عند ابن منظور[1] ـ عدم الكفالة وعدم التصديق فالتقبل والقبول ضد الإدبار، وقبلت بفلا ن أن انبته قبيل وكفيل وقبلت المكان بمعنى استقبلته، وقبلت الخبر بمعنى صدقته . .

أما المقصود بالتقبل في هذه الدراسة فهو احتفاء الأسرة بعضوها واحتوائه، سواء قبل التورط في التعامل مع المخدرات أو بعده مرة أو أكثر من سرة، والوقوف إلى جانبه ومساندته ابتداء من يوم القبض عليه وتقديمه للمحاكمة وأثناء سجنه وبعد الإفراج عنه . .

وبناء على ما تقدم فإن عدم التقبل يكون المقصود به عدم ترحيب الأسرة بعضوها وخاصة في حالة تعامله مع المخدرات، وعدم الاكتراث به وعدم احتوائه بل ومحاولة تجنبه والابتعاد عنه كلما أمكن ذلك، إضافة إلى التقاعس ـ أو حتى الامتناع ـ عن مدّ يد العون له في كثير من الأمور ومنها :

ـ عدم حضور التحقيق معه .

ـ عدم حضور محاكمته .

ـ عدم زيارته، وعدم مراسلته في سجنه .

ـ عدم الاهتمام بمعرفة موعد الافراج عنه .

ـ عدم استقباله عند الافراج عنه .

ـ عدم مد يد المساعدة إليه بعد الافراج عنه .

ـ عدم معاملته معاملة حسنة قبل الإفراج وبعده .

---

١ ـ ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب. الجزء الخامس، دار صادر، بيروت، (د. ت) ص ٣٥١٧.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أ ـ الإطار النظري

أكدت نتائج كثير من الدراسات والبحوث التي أجريت حول الانحراف والإجرام أن الجو العائلي المضطرب يعيق عملية التنشئة الاجتماعية السليمة، وينتج ـ بالتالي ـ أطفالاً غير أسوياء لأن فقدان الاستقرار والأمن في الأسرة يؤدي إلى عدم مقدرتها على الاضطلاع بوظائفها خاصة في عملية الضبط والرعاية والتوجيه، إضافة إلى أنه يخلق العدوانية والميل نحو ممارسة العنف وارتكاب المخالفات كرد فعل من ناحية أخرى. يضاف إلى هذا أن انهيار الجو الأسري السليم وفشله في نشر المحبة والمودة والرعاية، يشعر الفرد في الأسرة بأنه كائن منبوذ لا يجد من يلوذ إليه، مما قد يدفعه للخروج خارج نطاق الأسرة للتفتيش عن جو المحبة والاطمئنان، وربما يوفر له في الانضام إلى إحدى العصابات الجانحة، أو قد يؤدي به الأمر إلى الانسحاب والانطواء أو قد يشب ويصبح فرداً فاقد الثقة بنفسه وبالآخرين[1].

وفي كل الحالات فإنه يقاد إن عاجلاً أو آجلاً إلى طريق اللاسواء الذي يعتبر في حد ذاته ويكل المعايير الاجتماعية والنفسية انحرافاً.

وفي مجال دراستنا هذه فإن عضو الأسرة الذي يجد نفسه في مثل هذا الوضع اللاّسوي والمضطرب وقادته ظروف مجتمعه إلى التعامل مع المخدرات يدفع الثمن في احدى الاصلاحيات، ويخرج منها باحتمال أن يجد أسرة ترفضه ولا تقبله أو حتى تتبرأ منه، وتشكل أي الأسرة بالنسبة له في هذه الحالة عامل طرد (Push Factor)، لذا قد يلجأ مضطراً إلى جماعة الرفاق والأصدقاء ـ التي تمثل بالنسبة إليه في هذه الحالة عامل جذب (Pul Factor). وفي مثل هذه الظروف فإن الاقرب إلى احتمال الحدوث هو العود للانحراف والمواصلة له، وربما بشكل أعنف في هذه المرة عن السابقة.

---

(١) حسون تماضر، المرجع السابق، ص ٥٣

وإذا عدنا لعلاقة التفكك الأسري واضطراب الأسرة وعلاقته بانحراف أفرادها نجد أن الكثير من الدراسات والبحوث تؤكد على هذا. وعلى سبيل المثال فإنه في دراسة قامت بها حسون[1]. عن جرائم الأحداث في الوطن العربي سنة ١٤١٢هـ أجريت على ثلاثة أقطار عربية (المغرب وسوريا ولبنان)، وضمت ٣٠١ حدثاً مارسوا فعلاً انحرافياً وصدرت بحقهم أحكام متفاوتة وأودعوا مراكز رعاية الأحداث وضح أن هناك علاقة وثيقة بين نوعية العلاقة الأسرية السائدة ضمن نطاق الأسرة وبين السلوك الانحرافي. فقد وجد أن ٧٨٪ من مجموع أفراد العينة قد انحرفوا من أسر تتميز علاقاتها بالاضطراب والتوتر وتكاد تختفي فيها علاقات الألفة والمحبة. كما اتضح أيضاً أن هناك علاقة قوية بين نوعية السلوك المنحرف ونوعية الاضطرابات والتوتر الأسري، فجميع أفراد العينة الذين مارسوا التشرد انحدروا من أسر كان شكل الخصام فيها يظهر على هيئة سلوك كلام جارح ـ كالسب والشتم والصياح تارة، والسلوك الحركي كالضرب بالأيدي والوسائل الأخرى تارة أخرى، وأن ٩٦٪ من الذين مارسوا أعمال العنف والإيذاء تميزت علاقاتهم الأسرية بإتباع أسلوب الضرب والإيذاء الجسدي . . لقد رد هؤلاء على العنف بعنف ٠٠ كما وجد أن ٨٦٪ من أفراد العينة الذين مارسوا الانحراف الجنسي اتسمت علاقات أسرهم بالقلق والشجار المتكرر والإهمال للأطفال.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين التفكك الأسري والانحراف، أشارت معطيات الدراسة المذكورة إلى أن ٤٩٪ من أفراد العينة الذين مارسوا سلوكاً منحرفاً قد انحدروا من أسر مفككة وأن ٢, ٤٩٪ منهم قد تصدعت أسرهم بسبب الطلاق أو الزواج التعددي، وهذا يعني أن الأطفال قد حرموا من الاستقرار الأسري الذي يزودهم بالأمان والتوازن النفسي والاجتماعي، ذلك بالإضافة إلى حرمانهم من المربي والقدوة الحسنة ومن العائل الذي يهيء لهم سبل الحياة إلى جانب عامل التمزق الناجم عن محاولة جذب كل طرف (الأب والأم) الطفل إلى جانبه.

---

(١) حسون تماضر، جرائم الأحداث في الوطن العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١٢هـ، ص١٤.

أما الجدير بالتوقف عنده هنا لتعلقه بدراستنا أساساً فهو إثبات الدراسة أن هناك علاقة بين نوعية التفكك الأسري ونوعية السلوك الانحرافي، حيث أظهرت النتائج أن ٧٩٪ من مجموع أفراد العينة، الذين ينحدرون من أسر تصدعت بسبب الطلاق، قد مارسوا أعمال السرقة، فيما اقتصرت ممارسة الانحرافات المتعلقة بالمخدرات على أفراد العينة من أبناء الأسر المتصدعة بسبب الهجرة (أو بعد الأب لمدة طويلة ـ متصلة أو منقطعة) والزواج التعددي حيث بلغت تلك النسبة ٥٠٪ من مجموع الممارسات المنحرفة في هذا المجال.

هذا وعند هذه النقطة بالذات تساءلت الباحثة عما إذا كان الأب المهاجر ـ أو كثير الأسفار ـ قد أخذ يغدق على أبنائه ليعوضهم غيابه، بشكل لم يعد معه الابن يشعر بصعوبة الحصول على ما يجب ويرغب، فأخذ يركز اهتمامه في الحصول على المزيد من اللذات الحسية، فاندفع إلى طريق المخدرات.

وفي دراسة أجراها حيدر عن جنوح الأحداث في سوريا[1] سنة ١٩٨٧م، وتركزت على علاقة معاملة الوالدين بانحراف الأحداث، وضح أن ٢٥٪ من مجموع المبحوثين يستعمل آباؤهم وأمهاتهم معهم العقاب البدني الشديد كأسلوب لتربيتهم، وأن هذا النوع من العقاب قد شكل عاملاً قوياً مساعداً لمضاعفة السلوك العدواني عند الطفل.

وفي الواقع فإن خطورة تدليل الأبناء لا تقل خطورة عن استعمال أسلوب القسوة والعنف والتسلط فالآباء هنا بتدليلهم يسهمون في تكوين قيم ومواقف اجتماعية وسلوكيات أخلاقية خاطئة لدى أبنائهم، فأسلوب التراخي والتدليل المفرط، وعدم اتخاذ موقف جاد وسليم تجاه سلوكه، يخلق شعوراً لدى الإبن بأن من حقه ممارسة الحرية المطلقة في سلوكه وتصرفاته بدون ضوابط أو حدود، مما قد يقوده لممارسة السلوك الانحرافي، غير مدرك لعواقب الأمور بل قد يكون غير مدرك بأن ما يرتكبه يدخل في عداد الانحراف.

(١) حيدر، وليد: جنوح الأحداث: نموذج القطر العربي السوري. منشورات وزارة الثقافة. دمشق ١٩٨٧م.

فإذا عدنا في هذا الاتجاه (التدليلي) إلى دراسة حسون مرة أخرى وجدنا أن ١١٪ من مجموعة أفراد العينة قد وقعوا ضحية الليل والتساهل، وكان الأبوان ـ لسبب أو لآخر ـ يستاهلون معه ويتغاضون عن أخطائه وزلاته كثيراً ويتركانه يفعل ما يحلو له، فشب الطفل وهو غير قادر على التفريق بين حدود تسامح أسرته وتسامح المجتمع، مما أدى به إلى ارتكاب المخالفات التي تصل إلى حد الانحراف.

ومن الدراسات الرائدة في هذا المجال الدراسة التي قام بها الساعاتي من سنة ١٩٤٠ـ١٩٤٥م، عن العلاقة بين تفكك الأسرة وجنوح الأحداث[١]، والتي طبقت في مصر على ٨٠٠ حدث جانح ومتشرد من كلا الجنسين (كعينة تجريبية) ومثلهم من أحداث غير جانحين ولا مشردين (أسوياء) وقد كان من نتائج هذه الدراسة مايلي:

ـ ٦٧٪ من أسر الجانحين كانت مفككة، مقابل ٣٣٪ من أسر غير الجانحين.

ـ أسباب تفكك الأسرة تعود ـ حسب الترتيب ـ إلى الوفاة، ثم الطلاق، فتعدد الزوجات، ثم الإنفصال.

ـ المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأسر الجانحين أقل منه لأسر غير الجانحين.

وقد قام عيسوي بدراسة ميدانية مماثلة عن ظاهرة الجنوح بمصر أيضا[٢]، اختار لتلك الدراسة عينتين تمثل إحداهما المنحرفين وتمثل الأخرى الأسوياء سنة ١٩٨٤م، وقد توصل إلى عدة نتائج منها: ما يتعلق بمجال دراستنا ويشير إلى أن كبر حجم الأسرة التي ينحدر منها الأحداث يؤدي إلى صعوبة توفير الرعاية الأسرية الجيدة، مما يؤدي إلى الانحراف، كما وجد أن أولئك المنحرفين يعيشون في أسر سيئة الظروف، يسودها الوفاة والطلاق، والأهم من هذا هو أن هذه الدراسة قد كشفت

---

(١) الساعاتي، حسن: علم الاجتماع الجنائي. دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥١م.

(٢) عيسوي، عبدالرحمن: سيكولوجية الجنوح، دار النهضة، بيروت، ١٩٨٤م، ص ص ٩٥ـ٩٩

(٣) الياسين، جعفر عبدالأمير: أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، دار المعرفة، بيروت. ١٩٨١م ص ص ١١٢ـ١١٩

عن أن الأفراد المنتمين لعينة الأسوياء يمتازون بتماسك أسرهم وأن نسبة الطلاق والإنفصال فيها أقل.

وفي مجال الأحداث أيضاً، والعلاقة بين ظروف الأسرة والانحراف، قام الياسين، سنة ١٩٨١م بدراسة أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث[٣]، في العراق طبقت الدراسة على عينتين: عينة تجريبية من المحرفين وعينة ضابطة من الأسوياء، وكانت أهم النتائج ذات العلاقة بدراستنا كالآتي:

- كثرة التصرفات المنافية للقيم والقواعد الأخلاقية بين عوائل المنحرفين بالنسبة لغيرهم (الأسوياء).
- كثرة تفشي الجريمة في أسر الجانحين مقارنة بالأسوياء.
- وجود علاقة قوية - ذات دلالة إحصائية - بين أساليب التربية الخاطئة والانحراف.
- وجود علاقة ارتباط قوية بين خصام أحد الوالدين أو كليهما، أو حالات الانفصال (بالطلاق أو الهجر) وحالات الانحراف.

فإذا انتقلنا إلى مجال المنحرفين الكبار، بعد الصغار، وجدنا الكثير من الدراسات التي تؤكد على علاقة الأسرة بانحراف أفرادها وعلى سبيل المثال فإنه في دراسة قام بها المرزوقي وآخرون سنة ١٩٩٠م حول مجال يتعلق أساساً بدراستنا وهو أسباب التورط في المخدرات[١]. وجدوا أن القسوة في تنشئة الأبناء قد تدفعهم بدرجة كبيرة إلى تعاطي وإدمان المخدرات. وقد كان إرتباط قسوة الوالد مع الانحراف للمخدرات دالاً إحصائياً، بينما لم يبلغ إرتباط قسوة الوالدة لانحراف المخدرات مستوى الدلالة الإحصائية (بمعنى أنه إذا كان هناك تأكيد على عدم تقبل الوالد للموقف. فإن عدم تقبل الوالدة يكون أقل). ويعقب المرزوقي بأن باحثين في هذا المجال قد فسروا كيف أن قسوة الوالد تدفع الإبن للانحراف لكون القسوة تجعل الابن شخصاً متمرداً على سلطة الأب، ينتقم منه ومن كل القيم ويخرج عليها،

(١) المرزوقي، حمد، وآخرون: التورط في المخدرات: دراسة نفسية اجتماعية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة. الرياض ١٩٩٠م، ص ص ٦٧-٦٩

بارتكاب سلوكيات لا يرضى عنها (الأب)، بحيث يؤدي هذا في النهاية إلى كشفه وفضحه في المجتمع، وانتقاماً منه لقسوته عليه بمعنى أن الانحراف هنا يكون بمثابة رد فعل للقسوة التي يتعرض لها الإبن من قبل الأب.

وتتفق دراسة المرزوقي وزملائه عن المخدرات مع الدراسة التي كان قد قام بها كل من رولينز وتوماس (Rolinz & Tomas) في هذاالمجال، وأشار إليها العبيدي[1]، والتي أكدت في جوهرها على دور الأسرة في دفع الفرد إلى الانحراف والسلوك الإجرامي، وتأكيدها على أنه كلما زاد دعم الأبوين لأطفالهم قل احتمال تعاطي الأبناء للمخدرات وكلما زادت محاولات الضبط من درجة منخفضة إلى درجة متوسطة قلّ احتمال تعاطي الأبناء للمخدرات، وكلما زادت محاولات الضبط من قبل الأبوين من درجة معتدلة إلى درجة عالية زاد احتمال تعاطي الأبناء للمخدرات.

وفي مجال العود للجريمة (مجال دراستنا الأساسي) يذكر الحامد[2] أيضاً أن فيركونين (virkunen) قد قام سنة ١٩٧٦م. بدراسة في بريطانيا حول «العلاقة بين الحرمان الوالدي والعود إلى الإجرام»[3]، وطبقها على ٦٥ حدثاً عادوا للجريمة، و ٥٣ حدثاً ارتكبوا الجريمة لأول مرة، ووضح من النتائج وجود علاقة إرتباط موجبة بين الحرمان الوالدي والعود للجريمة، كما بينت الدراسة أن وفاة الأب تؤثر في ارتكاب الحدث للجريمة والعود إليها.

وإذا كان عدم تقبل الأسرة لعضوها المفرج عنه من المؤسسة العقابية الإصلاحية يعتبر نوعاً من أنواع الحرمان الوالدي، بل ونوعاً - قاسياً منه - باعتبار أنه حرمان متعمد مقصود (وليس قدرياً كما في حالة الحرمان الوالدي بسبب الموت، أو حرمان بسبب الظروف كما هو الحال في الهجرة أو السفر الطويل أو الطلاق أو الأنفصال

---

(١) العبيدي، إبراهيم: أثر الأسرة في الوقاية من المخدرات. مجلة الأمن، الرياض، العدد الثالث، جمادى الآخرة ١٤١١هـ.

(٢) الحامد، محمد بن معجب: دور المؤسسة التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١٥هـ، ص ١١٩

(3) Virkunen, M.: Parental Deprivation and Recidivsm, British Juornal of Criminology, Vol, 16, No. 4, 1976, pp. 71 72.

. .) فإن المنتظر هو أن قد يكون إحساس المفرج عنه بالمرارة أشد ويكون إستعداده للعود للانحراف والجريمة بالتالي على نفس المنوال أقوى .

دور الأسرة في الحد من الجريمة والوقاية منها

الأسرة القلقة المضطربة سيئة القيادة والمتصدعة تكون معول هدم وعامل دفع للانحراف والجريمة والعود إليها ، وفي المقابل إذا ما صلحت واستقرت وسارت قيادتها في الطريق السوي تكون من أنجح الوسائل المحصنة للفرد والواقية له من الانحراف والوقوع في مهاوي الجريمة فضلاً عن العود إليها . وفي الجانب الأول (السلبي) ، رأينا الأسرة التي تعيش مأزقاً ـ مادياً كان أم اجتماعياً أو ثقافياً أم خلقياً ـ تعاني من قلق وصراعات وانقسامات لا يمكنها بحال أن توفر الأمن والاستقرار والمحبة في نفوس أبنائها ، وبالتالي لا يمكنها أن تهب المجتمع أبناء أسوياء بل وغالباً ما تفرز للمجتمع أفراد تتقاسمهم الصراعات والخوف ، تحول كل طاقاتهم ـ المفترض أن تكون مبدعة وخلاقة ـ إلى ابتكار سبل غير مشروعة ليدافعوا بها عن أنفسهم .

أما في الجانب الثاني ، فنرى الدور الايجابي الذي تلعبه الأسرة في حياة أفرادها وفي وقايتهم من الانحراف والجريمة لا يمكن تعويضه عن طريق أي مؤسسة أخرى لدور الأسرة في التنشئة الاجتماعية وتوجيه أفراد الأسرة . وفي الوقت الذي اختلف فيه علماء الإعلام وعلماء الاجتماع وكل المهتمين بهذه القضية على أثر الإعلام في دفع الفرد إلى الانحراف ، وألصقت به غالبية منهم هذه التهمة ، فإنه ينتظر من الأسرة أن تلعب دوراً ايجابياً في حياة الفرد ، وخاصة إذا كان في بيئة تقليدية كالبيئة السعودية ، وذلك على الرغم من النزاعات المقلقة التي بدأت تظهر في الفكر العربي لتؤكد على انحسار دور الأسرة فيما يتعلق بتنشئة أبنائها وضبط سلوكهم وإلى الدرجة التي تحدثت فيه بعض هذه الدراسات عما أسمته «موت الأسرة»[1] .

إن هذا التشكيك في دور الأسرة قد أتى أساساً من إمكان تصور أن دورها في

---

(١) الرفاعي ، حسين علي : التنشئة ودور الأسرة في الوقاية من الانحراف ، دورية الفكر الشرطي ، العدد الرابع ، شوال ١٤١٥هـ ، ص ٢٠٩ .

الانحراف قد يكون أسهل من دورها في الوقاية منه، فالانحراف هدم، والوقاية بناء، وعادة ما يكون البناء أصعب من الهدم.

إن بعد دور الأسرة في الوقاية من الانحراف يتطلب اليوم وسط هذا التطور التقني والمعلوماتي والإعلامي المذهل من الأسرة وعياً وجهداً غير عاديين، ومبدئياً فإنه إذا كنا قد رأينا أن من أسباب كون الأسرة عامل هدم ودفع إلى الانحراف هو سلوكها طريقاً لا سوياً في تربية أبنائها أساساً، إضافة إلى تفككها وانهيارها، فإن محاولة تجنب هذه الأمور ومعالجتها يكون أمراً مطلوباً يقود - بشكل غير مباشر على الأقل - إلى دعم دور الأسرة وترسيخ دورها في وقاية أعضائها من الانحراف والجريمة.

ففي تربيتها لأعضائها تتوجه الأسرة إلى استخدام الوسطية التي دعا إليها الإسلام كثيراً، فلا تسلط ولا قسوة ولا استبداد من ناحية، ولا تسيب وتراخي وتدليل من ناحية أخرى. إن الكثير من الدراسات التي تمت للتعرف على أساليب التنشئة الأسرية في المجتمع العربي أشارت إلى أن الأسرة ذات المستوى الثقافي المنخفض غالباً ما تنتهج في تربيتها للصغار أسلوب التربية التسلطية، حيث يتطابق لديها مفهوم التربية مع مفهوم الأدب بالمعنى السلبي أي الذي يتطلب من الطفل الطاعة العمياء للوالدين دون معارضة أو مناقشة، في حين أن الآباء ذوي المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المرتفعة يكونون أكثر تسامحاً واستخداماً للأساليب الديموقراطية في تعاملهم مع أبنائها[1].

إن القسوة في المعاملة تسبب الشعور بالظلم عند الأبناء، وتنمي فيهم شخصية متمردة صعبة المراس والقيادة تحاول أن تنفس عن مشاعرها المكبوتة وقد يولد الكبت الإنفجار والانحراف، وعلى الجانب المعاكس قد يؤدي التدليل والإفراط فيه إلى تكوين شخصيات أنانية اتكالية وغير قادرة على تحمل المسؤولية فتكثر مشاكلهم ويكونون عرضة للانحراف.

---

(١) الرفاعي، حسين علي، ومحمد الأمين البصير: الدلالات الأمنية للتركيب السكاني في الوطن العربي. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٢م، ص ١٨

وينبغي كذلك للأسرة في تربيتها لأبنائها الإبتعاد عن التمييز بين أعضائها مهما كانت الأسباب، فلا أفضلية ولا امتياز للذكر على الأنثى (إلا في الحدود الشرعية التي أقرها الشرع الحكيم) ولا للابن الأول أو الأخير، ولا للذكر الوحيد أو الأنثى الوحيدة. وفي هذا الصدد تشير بعض الدراسات، ومنها كرم حمزة ومحمد هاشم[1] إلى اهتمام الأسرة العربية بالذكر أكثر من الأنثى، والتمييز في المعاملة بين البنين والبنات، وتخصيص الذكور بالرعاية الأكثر، وأن هذا يحدث أكثر في الأسر ذات المستويات الاقتصادية المنخفضة، بينما تشيع الرعاية المتساوية في المناطق الحضرية ـ مقارنة بالمناطق الريفية ـ خاصة بين الآباء صغار السن، والآباء الأفضل تعليماً والاباء الذين يشغلون مناصب مرموقة، وكذلك بين الأمهات العاملات.

إن التفريق في المعاملة بين الأبناء مهما كان موروثاً ثقافياً عربياً، يشعر الفئة أو الأفراد المتميزين بتميزهم ولقلة وعيهم فإنهم يحاولوا أن يتعالوا على الآخرين ويسيئوا معاملتهم، تسيطر عليهم الأنانية وحب الذات وكلها سمات غير محببة أو مطلوبة لا على مستوى الأسرة ولا على مستوى المجتمع، وعلى الجانب الآخر هناك الجانب المضطهد الذي قد يدفع إلى الإنطواء والإنسحاب وتسيطر عليه أمراض القلق والخوف وكلها أمور تفرز لنا شخصيات غير سوية معرضة للانحراف.

إن الأسرة ينبغي في تنشئتها لأفرادها أن تبتعد عن التردد والتذبذب في المعاملة حتى تقي أعضائها مهاوي الانحراف، فتربية الأبناء ليس بالأمر الهين ولا السهل، إنها تحتاج إلى حكمة ودراية وتبصر وبعد نظر وحنكة، فلا يعامل الأب مثلاً الطفل بقسوة وتشدد وتعامله الأم بتراخي ولين وتدليل ولا يكون سلوك في موقف ما مستهجناً ويكون هو نفسه مستحسناً في موقف آخر وظروف أخرى.

إن هذا التذبذب وعدم الثبات في المعاملة يشعر الطفل باختلاف ردود الفعل

(١) الرفاعي، حسين علي: مرجع سابق، ص ٢٢١

عند أفراد الأسرة (الأب والأم بالذات) على تصرفاته فيعجز عن التمييز بين الصواب والخطأ والطيب والخبيث، وقد يؤدي هذا النوع من المعاملة إلى ايجاد شخصيات متقلبة المزاج ومزدوجة الشخصية يصعب عليها التمييز بين السلوك المنحرف وغير المنحرف.

مفهوم العود إلى الجريمة والتعريف به

يؤكد عبدالسلام[1] أن تعريف العود يختلف باختلاف المنظور العلمي له وعليه فمن غير الممكن إيجاد تعريف جامع للعود للجريمة ذلك أن الأنظمة العلمية التي تناولت مفهوم العود هي المنظور العقابي والمنظور القانوني، ومنظور علم الإجرام، وكلها تحاول أن تصل إلى هدف التعريف إلا أن الطرق الى الهدف كانت غالباً متباينة وعلى وجه العموم فإنه يمكن التعرض لهذه المحاولات في العجالة الموجزة التالية

فمن المنظور اللغوي. أتى لفظ العود (فتح العين وسكون الواو) واشتق من عاد يعود، عودة، وعوداً بمعنى رجع . . فتقول عاد فلان إلى الشيء، وعاد فيه بمعنى رجع إليه أو له أو فيه، بعد أن بدأه أول مرة[2] وهذا مستمد من قول الحق تبارك وتعالى في محكم تنزيله: ﴿منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى﴾ (الروم، ٢٧)، وكذلك في قوله ﴿من الذي يبدأالخلق ثم يعيده﴾ (طه، ٥٥) والعود هو ثاني البدء بمعنى الرجوع إلى الشيء بعد البدء فيه، ويكفي الرجوع للشيء مرة واحدة ليسمى الفعل عوداً ويسمى فاعله عائداً.

ومن المنظور العقابي. من الشائع تصنيف نزلاء المؤسسات الاصلاحية إلى مجرمين (نزلاء) لأول مرة، وإلى عائدين، وعادة ما يعامل نزلاء أول مرة معاملة أقل صرامة من أولئك العائدين للجريمة.

---

(١) عبدالسلام، فاروق سيد: مرجع سابق، ص ص ١٨ ٢٠

(٢) إبن منظور: لسان العرب. الجزء الثالث. ص ٣١٥.

ومن المنظور القانوني. ينظر إلى العود على أنه حالة خاصة بالجاني الذي سبق الحكم عليه بحكم بات في جريمة، وارتكب بعد ذلك جريمة أو أكثر بعد الحكم عليه نهائياً من أجل جريمة سابق[1].

ويلاحظ هنا أن الفارق بين المنظورين العقابي والقانوني هو ضرورة ايداع المجرم مؤسسة عقابية/ اصلاحية في المفهوم العقابي مع عدم ضرورته في المفهوم القانوني، وعليها فإن المفهوم الذي يتناسب مع توجهات دراستنا هذه هو المفهوم العقابي بإعتبار أننا نتعامل ـ في العينة المحددة للدراسة ـ مع أشخاص تم الافراج عنهم من موسسات عقابية/ اصلاحية أساساً ثم عادوا إليها ثانية أو ثالثة أو أكثر . .

أما من منظور علم الإجرام. فيعرف العود بإنه الظرف الموضوعي الذي بموجبه يعتبر الشخص في حالة خطرة بعد أن حكم عليه في جريمة، ويقدر العود بمقدار الحقيقة التي عليها الجاني وكافة الظروف المحيطة به والمؤثرة على سلوكه.

وفي رأي عبدالسلام[2] يعد هذا التعريف من أكثر التعريفات شمولاً فهو لا يقصر حالة العود على من حكم عليه أو نفذت عليها العقوبة أكثر س مرة إذ يتجاوز نطاق الجرائم الثابتة بحكم قضائي، ويتعداها للدلالة على حالة الإصرار على ارتكاب الجرائم سواء حكم فيها أم لا.

وعليه فإن تعاريف العود من هذا المنطلق تنص على عملية تكرار ارتكاب الجرائم ويكون المجرم العائد هو الشخص الذي سبق الحكم عليه، وارتكب بعد ذلك جريمة أخرى سواء ثبتت هذه الجريمة رسمياً أم لا.

وتأييداً لهذا الإتجاه يرى جمع سن العلماء من أمثال بسليل (Besusleil) وجوزوبروك (Gozubrryuk) أنه لا ضرورة لصدور حكم جديد بالإدانة لإعتبار

(١) عبدالملك، جندي: الموسوعة الجنائية، الجزء الخامس، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٦م، ص ٢٧

(٢) عبدالسلام، فاروق سيد: مرجع سابق، ص ٢٠

الشخص عائداً، كما يرى المتشددين أننا نكون بصدد حالة عود إذا ما باشر الشخص الذي سبق الحكم عليه أعمالاً قد تؤدي به إلى السقوط في الجريمة حتى ولو لم تعتبر هذه الأعمال في حد ذاتها جرائم وليس عليها عقوبات ويرى علماء الإجرام - تأييداً لمثل هذا التشدد - أن في هذه الآراء ضماناً أكبر لحماية أمن الجماعة، لأنها تمكن من اعتبار الشخص عائداً في مرحلة مبكرة قبل تلك التي يقول بها رجال القانون القائمون على تنفيذ العقوبات[1].

وعلى الرغم من معقولية تعريف علماء الإجرام إلا أنه غير متوافق مع توجهات هذه الدراسة، والتي تلتزم بالأخذ بالتعريف العقابي للعود باعتبار أن العائد فيها هو الشخص الذي حكم عليه في قضايا المخدرات أكثر من مرة.

بقي أن نضيف إلى محاولات التعريف بالعود محاولة أخرى وهي المتمثلة في تعريف علم الاجتماع، فالعائد في مفهوم هذا العلم هو من تكرر خروجه على ما اتفق عليه المجتمع، ومن هنا يتضح أن علم الاجتماع يهتم إلى جانب اهتمامه بالمجرمين العائدين الذين قد أدينوا بجرائم سابقة بالمجرمين الذين لم يسبق لهم الوقوع في يد رجال العدالة الجنائية رغم تكرار ارتكابهم للجرائم[2].

ورغم أن هذه الدراسة تدور أساساً في فلك علم الاجتماع وتنطلق من المنظور الاجتماعي للجريمة والانحراف إلا أن ظروف سير الدراسة لا يمكنها من الأخذ بهذا التعريف للعود، حيث أن مجرد الخروج على ما اتفقت عليه الجماعة يمكن أن يكون انحرافاً - وليس بالضرورة جريمة . . والدراسة التي بين أيدينا تتعامل أصلاً مع أشخاص ارتكبوا جرائم المخدرات، وحكم عليهم وعادوا مرة أخرى لإرتكاب جرائم وحكم عليهم أيضاً، وهؤلاء هم العائدون أو العوّد للجريمة من منظور دراستنا هذه.

---

(١) عبدالسلام، فاروق سيد: مرجع سابق، ص ٢١

(١) عبدالسلام، فاروق سيد: مرجع سابق، ص ص ٢٢-٢٣

أنواع العود للجريمة

تتفرع المراجع[1] بأنواع العود للجريمة تفريعات كثيرة، إلا أن الغالبية العظمى منها تكاد تتفق على الأنواع التالية:

العود العام والعود الخاص. العود لا يتطلب أكثر من عود الجاني إلى ارتكاب أية جريمة جديدة، حتى ولو لم تكن نفس الجريمة السابقة، بينما يتطلب العود الخاص درجة من التشابه بين الجريمتين السابقة واللاحقة.

ومن ناحية أخرى قد يطلق على هذين النوعين من العود (**العود التماثلي الحقيقي، والعود الحكمي**) ويقصد بالأول (**التماثلي الحقيقي**) قيام الجاني بارتكاب الجريمة التي ارتكبها في المرة السابقة بحيث يكون هناك تماثل من حيث اسم ووصف الجريمة، كما يكون قد نفذ عليه الحكم فيها فعلاً.

أما (**التماثل الحكمي**) فيقصد به أن الجريمة السابقة والجريمة الجديدة قد اتحدتا في نوع الحق الذي تم الاعتداء عليه، وكذلك الأسباب التي أدت إلى ارتكاب الجريمتين.

وحيث أن دراستنا تهتم في جوهرها بالعود إلى جريمة المخدرات أي العود إلى نفس الجريمة التي ارتكبت مرة أو مرات قبل المرة الأخيرة، فإن مفهوم العود الخاص أو العود التماثلي يتفق مع التوجهات الأساسية لها.

العود المؤبد والعود المؤقت

العود المؤبد لا يتطلب أكثر من عود الجاني إلى ارتكاب جريمة العود مهما كان الفاصل الزمني بعيداً بينها وبين الحكم السابق. بينما يتطلب العود المؤقت درجة من التقارب الزمني بين الحكم السابق والجريمة اللاحقة.

وهذان النوعان من العود يطلق عليهما أيضاً (العود الزمني والعود غير الزمني)

---

(١) ارجع في هذا إلى:

- السماك، أحمد حبيب: ظاهرة العود إلى الجريمة في الشريعة الإسلامية والفقه الجنائي الوضعي. ذات السلال، الكويت، ١٩٨٥م، ص ص ١٥-٢٧
- عبدالملك، جندي، مرجع سابق، ص ص ٢٧٠-٢٧٧

ويقصد بالأول الجاني لجريمة جديدة قبل مضي زمن معين على صدور الحكم السابق، فيما يقصد بالثاني ارتكاب جريمة بعد زمن بعيد تتضح فيها حالة الاضرار.

وفي وضع دراستنا فإن التركيز يكون على العائد إلى جرائم المخدرات سواء طالت أو قصرت مدة عوده، بمعنى أن هذا التمييز الوارد في هذه المقولة لا يشكل أهمية في هذه الدراسة.

العود البسيط والعود المتكرر

العود البسيط لا يتطلب أكثر س عود الجاني إلى ارتكاب جريمة جديدة بعد حكم سابق واحد، بينما يتطلب العود المتكرر ارتكاب الجاني جريمة جديدة بعد حكمين سابقين أو أكثر.

ودراستنا لا تعوّل على عدد الجرائم المرتكبة بعد الحكم الأول، ويكفي بها أنه عائد للجريمة فقط مهما قلت أو كثرت مرات العود، المهم أنها تكون في جرائم المخدرات.

العود المقصود والعود غير المقصود

العود المقصود هو ما تكون فيه الجريمة السابقة التي صدر فيها حكم بات وكذلك الجريمة الجديدة مقصودتين ـ كأن يرتكب الجاني جريمة عن عمد، ثم يعود فيرتكب جريمة عمدية أخرى، أي أن النية تكون متوفرة وقائمة في المرتين، أما العود غير المقصود فهو ما تكون السابقة التي صدر بها حكم بات والجريمة الجديدة على السواء غير مقصودتين أو على الأقل احداهما غير مقصودة.

وفي بعض المراجع يطلق على هذين النوعين سن العود المتعمد والعود غير المعتمد، إلا أنه مهما كانت التسميات والمسميات، فإننا في دراستنا نركز على العائد إلي جرائم المخدرات سواء بشكل متعمد أو غير متعمد، ولو أننا نعتقد أنه قد يكون القصد والتعمد متوفراً في المرة أو المرات التالية للجريمة الأولى، فيما يبقى احتمال عدم القصد وعدم التعمد أمراً أكثر وروداً في حالة الجريمة أو السابقة الأولى ـ باعتبار أن كثيرين ممن أنزلقوا في هاوية المخدرات يكون انزلاقهم غير مقصود وغير متعمد.

أسباب العود إلي الجريمة

إن العقوبات التي تفرض على مرتكبي الجريمة من جانب والبرامج الاصلاحية التي توجه إلى المودعين بالمؤسسات العقابية من جانب آخر ، هدفها ليس عقاب المجرم وإنما عدم العود للجريمة ، إلا أنه على الرغم من هذا فإن العود ومعدلاته تبدو وكأنها تتحدى هذه العقوبات وتلك البرامج باستمرارها في الوجود بل والاتجاه إلى التزايد .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا بالضرورة هو «ما الذي يدعو فرداً ما إلى العود إلى الجريمة؟» رغم أنه قد سبق له التعرض للعقاب ، كما يفترض أن خضع كذلك لبرامج إصلاحية وتأهيلية ، بصيغة أخرى ، وما الذي يمكن أن يبرز كتفسير لهذا العود من ناحية وزيادة أعداد المجرمين العائدين من ناحية أخرى ، على الرغم من خبرة العقاب والمعاناة التي عانوها هم وأسرهم من جانب ، وعلى الرغم أيضاً مما قدم لها من برامج رعاية اجتماعية ورعاية لاحقة من المفترض أن تنأى بهم عن سلوك طريق الانحراف والإجرام مرة أخرى من الجانب الآخر .

لقد أجمعت المراجع على أن هذه الأسباب تتشعب لتسير في عدج اتجاهات وتأخذ أبعاداً كثيرة ليكون هناك ـ أساساً ـ **عوامل ذاتية، عوامل بيئية، عوامل اقتصادية، عوامل اجتماعية وثقافية، وعوامل مؤسسية** ، دافعة للعود للجريمة ، كما كشفت هذه المراجع عن أنماط أكثر استهدافاً واستعداداً للعود إلي الإجرام ونعرض لكل هذا بإيجاز على التوالي :

العوامل الذاتية

العوامل الذاتية تسير في عدة اتجاهات ، وتتعلق بالسن والحالة الصحية والنفسية ، فمن ناحية السن كشفت بعض الدراسات عن أن صغار السن ، نتيجة محدودية إدراكهم وقلة خبرتهم وسهولة استهوائهم والتغرير بهم ، أكثر عرضة للعود للجريمة من ذوي السن الأكبر ، بمعنى أنه يمكن القول أن هناك تناسباً عكسياً بين نمو السن والانحراف والجريمة والعود إليها .

وفي هذا الصدد تأتي الدراسة التي قام بها بندا (Benda)[1] سنة ١٩٧٩م تحت عنوان «العود للجريمة من المراهقة إلى الرشد» وطبقها على عينة مكونة من ٩٣٢ مجرماً (٤٣٢ ممن أودعوا مؤسسات إصلاحية سنة ١٩٦٥ . و ٥٠٠ ممن أودعوا تلك المؤسسات سنة ١٩٦٧م) لتؤكد أن معدلات العود بين المراهقين بلغت ٦٠٪ وبين الراشدين ٣٥٪ .

وعلى نفس الوتيرة جاءت دراسة شميدت (Schmids, P. W.)[2] عن «برامج التأهيل : «نماذج إحصائية للعود وكيفية استخدامها» التي أجريت سنة ١٩٧٩م، وطبقت على « ٢٢١٦ مجرماً من المودعين بالمؤسسات الإصلاحية في سجون ولاية شمال كارولينا الأمريكية، تؤكد على أن أسرع المجرمين في العود إلى السجون كانوا الأصغر سناً .

ومن ناحية الحالة الصحية، البدنية والنفسية تأتي الكثير س الدراسات لتؤكد تأثيرها على العود للجريمة، وذلك بما لها من ضغوط ملحة مؤثرة على السلوك الاجتماعي للشخص المنحرف، فالشخص الذي يولد ناقص التكوين أو معوقاً أو ضعيفاً عقلياً (أبلهاً) يكون في الأغلب الأعم شاعراً بالنقص كما يكون تكيفه مع المجتمع صعباً، ومن هذا المنطلق فهو غالباً ما يسلك مسلكاً تعويضياً يعوض به هذا النفص ولو بطرق غير مشروعة، لكي يتخلص سن الصراعات النفسية التي لا يستطيع احتمالها والناتجة عن خلل أو نقص جسمي (الأمراض السيكوسوماتية Psychosomatic Diseases) . وحول هذا البعد تأتي دراسة لمبروزو (Lombrozo, C.)[3] منطلقة من مسلمة أساسية مؤداها أن المجرم العائد هو إنسان يولد وسمات الجريمة

---

(1) Benda A., Op. Cit. p. 195.

(عن عبدالسلام، فاروق سيد، مرجع سابق ص ٤٥).

(2) Schmidt, p. Witt: Models of Criminal Recividism. Malional Academy of Sciences, Washington., D.C., 1979.

(عن عبدالسلام، فاروق سيد: مرجع سابق، ص ٤٧).

(٣) عن عبدالسلام، فاروق سي: مرجع سابق، ص ص ٢٨-٢٩

مطبوعة على جسمه، وإن مثل هذه السمات تكوّن لديه اندفاعات فطرية نحو الجريمة أكثر من غيره من بني البشر، فهو:

- يشكل نمطاً وراثياً خاصاً.
- يتميز بخصائص تشريحية وعقلية ونفسية متدنية ومنحطة
- الأساس في إمتلاك هذه الخصائص هو الردة الوراثية أو الانتكاس الوراثي أو مرض الصرع.
- لا يمكن أن يتحاشى القيام بالعمل الإجرامي.

وإذا كانت نتائج دراسات لمبروزو قد لقيت من الجدل الشيء الكثير، فإنها ما زالت تشكل نقطة انطلاق لها أهميتها، رغم أن الباحثين بعده قد أنكروا أن تكون هناك حتمية بيولوجية أو وراثية للجريمة، وأعلنوا أن الإستعداد للجريمة لا يورث، وإنما الذي يحدث هو الفشل في تحقيق التوافق الشخصي والاجتماعي، مما يؤدي بدوره إلى سلوك مناهض للمجتمع أو سلوك لا اجتماعي، حيث تكون الحياة بالنسبة لهؤلاء الأفراد صراعاً عنيفاً متواصلاً بين الفرد وبين البيئة، وهنا تتكون ثلاثية ملتحمة أضلاعها الجسم والنفس والبيئة، تؤثر في العود للجريمة.

العوامل البيئية والاجتماعية

تختلط العوامل البيئية والاجتماعية وتتضمن في داخلها ما يوثر على الفرد (العائد للجريمة) من بيئة طبيعية وإسكانية واقتصادية واجتماعية ومؤسسية وعلى هذا الأساس فإننا لا نستطيع في تناولها إلا أن نخضع لهذا التداخل الذي يجعلنا في النهاية نميل إلى الأخذ بما وصل إليه غالبية من العلماء المهتمين بهذا المجال من تعدد العوامل الدافعة للجريمة، بمعنى أن ذلك العود لا يمكن أن يكون قاصراً على عامل واحد بعينه من العوامل التي أشرنا أو نشير إليها.

إننا إذا كنا في مجال عوامل بيئية واجتماعية دافعة للعود للجريمة فإنه يمكن القول بداية أن البيئة الاجتماعية تشكل سلوك الفرد وتكوّن شخصيته، سواء كانت البيئة السكنية أو البيئة المدرسية أو بيئة الأصدقاء أو بيئة العمل أو البيئة الاقتصادية عامة

. . إن هذا ما تشير إليه كثير من الدراسات، والتي نتناول الآن بعضها على التوالي:

ففي الدراسة التي قام بها كل من بالون وهنسي (Pallone, N.J. &J. G. Hennessy) سنة ١٩٩٧م، بهدف بناء مقياس يحدد الاستهداف للعود إلى الجريمة، تبين أن بعد «منطقة السكن» (من حيث ازدحامها وعدم وجود الخدمات بها وتخلفها) يسهم في هذا الاستهداف.

ومن الدراسات التي أشارت إلى أكثر من عامل مشجع على العود للجريمة، ما قام بها أنصار المدرسة الاجتماعية الذين أكدوا على البيئة المحيطة والفقر وتفكك الأسرة (وهذا يهمنا أكثر في دراستنا، ونوليه إهتماماً أكثر بعد قليل) وصحبة غير الأسوياء والمحاكاة والمخالطة.

وعلى سبيل المثال فقد وجد ويليام بونجر (William Bonger) الهولندي أن لبعض العوامل الاقتصادية أثراً سيئاً على الأخلاق، فالفقر ـ مثلاً ـ والبطالة وإزدحام المساكن وتدني مستوى المعيشة عوامل تساعد على الانحراف والجريمة والعود إليها وخاصة بين أبناء الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي التنافسي.

كما أشار سيريل بيرت (S. Byrt) البريطاني إلى سوء البيئة المنزلية ـ بما في ذلك التفكك الأسري وسوء الحالة المالية والسكنية ـ كعوامل دفع بإتجاه الانحراف والجريمة والعود إليها[1].

ومن المعالم البارزة في المدرسة الاجتماعية عالما اجتماع أحدهما فرنسي والآخر أمريكي. الأول نسب الإجرام والعود إليه إلى الإيحاء والتقليد والمحاكاة، هو جبرييل تارد (Gabriel Tarde) الذي عارض لومبروزو بقوله أن الإنسان لا يولد مجرماً، وإنما يتأثر بتصرفات الآخرين ويرتكب الجريمة، ويعود إليها بإيحاء من

---

(١) علي، بدر الدين: عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسببية الجريمة. في النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ١٤٠٧هـ، ص ص ٢٢ ـ ٢٣

الآخرين وتقليدهم، وأن أنماط تعلم الجريمة والجناح تماثل إلى حد كبير أنماط التعليم في أية مهنة أخرى. إن التقليد - في رأيه - هو أهم عملية في عمليات تشكيل السلوك الاجتماعي، ويصبح المجرم تبعاً لذلك إنساناً وجد نموذجة أو مثله الأعلى في مجرم آخر، ويحاول جاهداً أن يسير على دربه ويحتذي به[1].

أما الثاني وهو إدوين سذرلاند (Edwin Sutherland) صاحب ما عرف بنظرية «المخالطة الفارقة» والتي تكاد تقترب مما قاله تارد وتكمله، والتي رأت بدورها أن السلوك الإجرامي والعود إليه إنما يكتسب بالتعلم الذي يتم عن طريق مخالطة الآخرين والتفاعل معهم في الجماعات المتميزة بالقرب والألفة والتأثر بتوجيههم نحو تصرف معين في مواقف معينة[2].

وإذا كان هذان العالمان قد خالفا ما جاء به لومبروزو من إعتقاد بوجود مجرم بالوراثة، وأن بعض الأشخاص يولدون ولديهم استعداد واتجاهات نحو الجريمة وتكرارها، فإن انكارهم هذا مؤيد من قبل هذه الدراسة لأنه يتمشى مع ما جاء به النهج الإسلامي القويم الذي يرى - على لسان نبيه (ﷺ) «أن كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو يمجسانه أو ينصرانه» رواه البخاري ومسلم ومعنى هذا أن الطفل يولد كالصفحة البيضاء، تخط فيها الأسرة بالذات، ثم تخط فيها كل المؤسسات الاجتماعية الأخرى، ما تشاء أنه يولد كالعجينة، لينة تماماً، يشكلها المشكلون وتصوغها عملية التنشئة الاجتماعية، وتلعب فيها الأسرة الدور الرئيس، بمعنى أنها وقبل غيرها تستطيع أن تجعل من عضوها شخصاً سوياً أو شخصاً غير سوي.

العوامل المؤسسية

العوامل المؤسسية تتعلق بكل مؤسسات المجتمع والدولة التي لها صلة - مباشرة أو غير مباشرة - بالتأثير على الفرد بوجه عام والسجين بوجه خاص، وتأتي ضمنها

---

(١) عبدالسلام، فاروق سيد: مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) علي، بدر الدين: مرجع سابق، ص ص ٣٢-٣٣.

مؤسسة الأسرة والمؤسسة التربوية التعليمية، وكذلك المؤسسات الإصلاحية التي فضى فيها مدة العقوبة - وهذا يهمنا في هذه الجزئية من الدراسة بالذات.

فالمؤسسة الإصلاحية يمكن أن يكون لها دخل في العود إلى الجريمة بشكل أو بآخر، بل أن بعضاً من مفكري علم الإجرام والعلوم الاجتماعية يعتقدون أن فشل هذه المؤسسات في احتواء، ومن ثم إعادة تأهيل وتربية نزلائها، هو السبب الرئيس للعود، وأن نجاح أو فشل هذه المؤسسة أو تلك إنما يمكن أن يقاس بمعدل من يعودون إليها أو إلى أية مؤسسة عقابية (إصلاحية) مرة أخرى.

إن قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، والتي صدقت عليها الدول العربية، تقرر أن تكون هناك رعاية لاحقة للمسجونين، وأن تبدأ هذه الرعاية من اليوم الأول لدخوله السجن، وتمتد إلى ما بعد الإفراج عنه، وهذه الرعاية اللاحقة تسير في إتجاهات كثيرة: منها ما هو تأهيل اجتماعي، ومنها ما هو تأهيل نفسي وتربوي وتعليمي، ومنها ما هو تدريب مهني، ومنها ما هو إدماج النزيل (قبل وبعد الإفراج) في مجالات عمل مثمر، ومنها ما هو أنشطة (رياضية واجتماعية وثقافية وفنية) تمتص طاقته الزائدة وتملأ فراغه بما هو مفيد.

فإذا تقاعست المؤسسة في أداء واجبها، خرج النزيل من المؤسسة الإصلاحية مجرداً من الفوائد التي استهدفتها البرامج الإصلاحية والتي أقرتها المحافل الدولية، وتكون بالتالي قد فشلت في أداء دورها التربوي والإصلاحي والتأهيلي، ويكون احتمال عود المفرج عنه للسجن مرة أخرى أمراً وارداً.

وعلى الجانب الآخر فإن فترة تنفيذ الحكم التي يقضيها النزيل داخل المؤسسة الإصلاحية قد تكون لديه نوعاً من التكيفات التي يحقق من خلالها ما يرغبه من إنشاء علاقات مع النزلاء، وما يحتاجه من خدمات ورعاية مختلفة، كما تصبح لديه مرونة في التعود على نظم وقوانين المؤسسة من خلال تنفيذ البرنامج اليومي، كل هذا يتوقع أن يكون له تأثير على بعض النزلاء.

وعند الإفراج عنه يجد الفرد نفسه في مواجهة ظروف صعبة، تتطلب الصبر في ظل تواضع جهود الرعاية بعد الإفراج . . وكل هذا قد يشكل سبرراً مقنعاً للنزيل

للعود مرة أخرى للمؤسسة، لأنه لم يجد الظروف الملائمة ولا الإمكانات الميسرة لإستيعابه في الحياة العادية السوية، فيكون الأسهل أمامه هو ارتكاب سلوك خاطيء يضمن به وعن طريقة الرجوع إلى المؤسسة الاصلاحية مرة أخرى.

إن في الدراسة الميدانية التي أجراها عبدالسلام[1] عن العود للجريمة تأكيداً لهذا التوجه، فهو يذكر أنه قد بدأ له من نتائج دراسته ارتباط العود للجريمة بطول فترة العقوبة . . وهذا يعني أن دور المؤسسات العقابية (الاصلاحية) دور سلبي بمعنى أن طول فترة الإقامة في هذه المؤسسات يزيد من احتمالية عود الفرد للجريمة، ويضيف: أنه إذا جاز هذا فأن الأمر يشكل خطورة اجتماعية هائلة، حيث أن دور هذه المؤسسات يصبح من الأدوار المشجعة على العود وليس الدور الذي يجب أن تقوم به من تأديب وتهذيب وإصلاح.

وهكذا يتضح أن ظاهرة أو مشكلة العود للجريمة من أهم المشكلات التي تواجه المهتمين بمجالات الرعاية الاجتماعية، وخاصة حين محاولة البحث في أسبابها ودوافعها، وإذا كانت قد ظهرت عوامل كثيرة كأسباب ودوافع لذلك العود فإن الدراسة تتبنى في أساسها المدخل متعدد العوامل في هذا الاتجاه مع ترجيح عامل بعينه ـ كمتغير يفترض أنه أكثر، تأثيراً في هذه الدراسة ـ وهو احتمال عدم تقبل الأسرة لعضوها المفرج عنه في قضايا المخدرات.

الأسرة والعود إلى الجريمة

ذكرنا أن الأسرة كمؤسسة أو جماعة اجتماعية أو نظام اجتماعي يمكن أن تكون واقياً من الانحراف والإجرام، كما أنها هنا يمكن أن تكون دافعاً له.

إن كثيراً من الدراسات والبحوث تؤكد على هذا الدور الدافع للعود للجريمة من قبل الأسرة، وإن كانت العوامل المسببة للعود تختلف من وضع إلى وضع ومن ظرف لآخر

---

(١) عبدالسلام، فاروق سيد: مرجع سابق، ص ص ١٨٠ ـ ١٨١

فعلى سبيل المثال، قام كل من هورتون وميدلي (Horton M. & M. Medley)[1]، بدراسة عن «التنبؤ بالعود إلى الجريمة عن طريق الترتيب الميلادي وحجم الأسرة» أجريت سنة ١٩٧٧، وطبقت على عينة من ٢٠٤ مجرماً من السود و ١٩٣ من البيض، وتبين منها أن الترتيب الميلادي من المنبئات للعود إلى الجريمة، وأن معظم العوّد كانوا من المجرمين الذين يأتي ترتيبهم رقم واحد في الميلاد، وكذلك تزداد قوة التنبؤ بالعود للإجرام كلما كان حجم الأسرة كبيراً.

ونتائج هذه الدراسة تبدو منطقية ومتمشية مع بعض معطيات دراسات أخرى فقد أشارت كثير من الدراسات إلى أن الطفل الأول (وخاصة إذا ما كان ذكراً، ونحن نتعامل في دراستنا مع الذكور) عادة ما يكون التدليل هو السمة الغالبة في تربيته كما يكون له في كثير من المجتمعات الشرقية ـ والمجتمع السعودي واحد منها ـ وضع خاص وامتيازات لا تتوفر لغيره.

والتدليل هنا كالتشدد تماماً في التربية يؤدي إلى الانحراف وعليه فإن الحكمة تقتضي أن نكون وسطاً بين هذا وذاك. وفي وضع دراستنا فإننا نترقب إذا كان هناك معدلاً معتبراً من أفراد العينة من العائدين للتعامل غير المشروع مع المخدرات ممن يحظون بالترتيب الأول في الميلاد أم لا

وهناك جانب آخر في دراسة كل من هورتن وميدلي، يتمشى أيضاً مع معطيات الدراسات السابقة، وهو أن كبر حجم الأسرة تواضع عطاء الأسرة ورعايتها لأعضائها وخاصة الصغار منهم، ومن هنا تأتي تنشئتهم الاجتماعية قاصرة وقد تكون غير سوية، ومن منطلق آخر فإن الأسرة ذات العدد الكبير كثيراً ما تئن من تبعات هذا العدد من أفرادها وتكاد تتمنى أن يزاح عنها عبء أي من أعضائها حتى ولو كان سوياً، فإن كان منحرفاً فقد تصبح عودته إلى الأسرة أكثر عبئاً، وعليه فإن عدم تقبله قد يكون أمراً أكثر إحتمالاً في هذه الظروف.

ومن الدراسات التي لها أهميتها في هذا المجال، مجال تسبب الأسرة وبغير قصد

---

(1) Jorton, A. M. & D. M. Medley: Prediction of Recividism in Criminal Population by Brith Orde, and Family Size. Psychological Reports, Missouda, 1978.

(عبدالسلام، فاروق سيد: مرجع سابق، ص ص ٤٦ ـ ٤٧).

في الدفع للعود إلى الجريمة الدراسة التي أجراها مارتن وآخرون (Martin, R. L., et. al) سنة ١٩٧٨م. ودارت أيضاً حول «التنبو بالعود للإجرام بين الإناث»، وهي دراسة تتبعية استمرت ست سنوات لتبين تأثير المتغيرات الاجتماعية والديموجرافية والأسرية والسيكاترية (النفسية) على معدلات العود للجريمة بين الإناث، وقد طبقت الدراسة على ست وستين مجرمة، وتوصلت إلى أن المتغيرات الأسرية هي أقوى المتغيرات التي تساعد على التنبؤ، كما وجدوا أن أهم المنبئات هي وجود مدمني مخدرات وخمور وشخصيات مناهضة للمجتمع، وجنسية مثلية، تاريخ إجرامي سابق وأمراض نفسية بالأسرة.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة قد اختصت بإناث وحاولت وضع يدها على بعض مؤشرات العود للجريمة بينهن، ووجدتها مركزة في الأسرة قبل غيرها ورجحت بعض جوانب في الأسرة دافعة إلى هذا العود، فإن دراستنا وهي تركز على ذكور، تركز بدورها على الأسرة متوافقة مع دراسة مارتن وزملائه في الجوهر، ولكنها تختلف معها في التفاصيل، حيث تفترض دراستنا أن عدم تقبل الأسرة للمفرج عنه في قضايا المخدرات قد تكون عاملاً دافعاً وسبباً للعود للجريمة مرة أخرى.

على أن دراسة سكوز كوسكي وسكرز نسكي (Skoczkowski. J. & Z. Shurczynski) التي أجريت سنة ١٩٧٧ تحت عنوان «الجوانب السيكاترية الأكلينيكية للمجرمين العود» تتعلق أكثر بتوجهات دراستنا الحالية. وقد طبقت الدراسة المذكورة على عينة مكونة من خمسين مجرماً بولنديا عائداً عوقبوا خمس مرات قبل ايداعهم مستشفى الطب النفسي، وجاءت النتائج تثبت ٣٤ حالة من الخمسين ـ أي ٦٨٪ منهم ـ تمت تربية أصحابها في ظروف أسرية سيئة ومغبونة وشاذة بمعنى أنهم حرموا التنشئة الاجتماعية السليمة[١]

وصحيح أن هذه الدراسة لم تشر من قريب أو من بعيد إلى عدم تقبل الأسرة لهؤلاء الأفراد كمتغير مسبب ودافع للعود إلى الجريمة (وهو التوجه الذي تركز عليها دراستنا في الأساس)، إلا أن الظروف الأسرية السيئة التي أشير إليها إجمالاً قد تعني في حد ذاتها عدم تقبل هؤلاء الأفراد في أسرهم التقبل الواجب وعدم إحتضانهم الإحتضان المفترض.

ومن الدراسات الهامة في هذا المجال وخاصة أنها قد أجريت في بيئات دول عربية

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٨.

وضمنها المملكة العربية السعودية، دراسة عبدالسلام[1]، ودراسة المرصفاوي[2]، اللتين ركزتا على أسباب العود للجريمة ولكن من زاويتين مختلفتين.

ففي الوقت الذي عالج فيه الأول الموضوع مباشرة في دراسة ميدانية مطبقة على ثلاث دول عربية (الأردن، والصومال، والسعودية) تحت عنوان «العود للجريمة من منظور نفسي اجتماعي» تناول الثاني الموضوع بشكل نظري وجال خلالها في بعض الدول العربية وفي كلتا الدراستين نجد تطرقاً لما قد يكون مسبباً للعود للجريمة.

فإذا بدأنا بالدراسة الأولى، وركزنا فيها على عدم التقبل الاجتماعي عامة وما يتضمنه بين جنباته من اشتمال على دعم المجتمع للمفرج عنه من ناحية وعدم تقبل الأسرة له من ناحية أخرى، وعلاقة هذا بالعود إلى الجريمة، وربطنا بين معطيات هذه الدراسة والدراسة الثانية المشار إليها، وجدنا نتائج الدراسة تشير إلى هذا وتؤكده في عدد من الأوجه، وايضاحاً لذلك فقد وجد أن ٢, ٥٤٪ من المفرج عنهم من أفراد العينة لم يستطيعوا الحصول على عمل بعد خروجهم من السجن (وهذا أحد مؤشرات عدم تقبل المجتمع لهم)، وحتى الذين حصلوا على أعمال كانت أعمالاً متدنية المستوى غالباً وقليلة الدخل، وكان هؤلاء يغطون نقص الدخل بالسرقة، أو الاقتراض من الأصدقاء (ويلاحظ أنه من الاصدقاء لا من الأقارب) وهذا عدم تقبل آخر.

وأمام عدم التقبل المجتمعي والأسري، ترى الدراسة الثانية أن هذا يمثل نوعاً من الإجحاف، وأن هذا يخالف توجه الدين الإسلامي، الذي يستنكر هذا ويدعو إلى إتاحة الفرصة للمذنب لكي يتوب، ويدعو المجتمع (ومن باب أولى الأسرة) إلى رد الكيان ورد الإعتبار لذلك الشخص التائب، وإلا أعنّا عليه الشيطان وجعلناه عرضه للعود للانحراف والجريمة.

وفي هذا المقام نجد القران الكريم والسنة المطهرة، ونحن في مجتمع يتخذ من شريعة الإسلام السمحة دستوراً له، قد نادي بهذا قبل الدعوات المعاصرة، وعلى سبيل المثال، يقول جلّ وعلا الغفور الرحيم ﴿والذين عملوا السيئات ثم تابو من بعدها وآمنوا إن

---

(١) عبدالسلام، فاروق سيد: مرجع سابق، ص ص ١٤٥ـ١٨١

(٢) المرصفاوي، حسن صادق: رد الاعتبار للمحرم التائب في الدول العربية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١٠هـ، ص ص ٥٩ـ٨٥.

ربك من بعدها لغفور رحيم﴾ (الأعراف، ١٥٣) وقوله تعالى ﴿إنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأسلم فإنه غفور رحيم﴾ (الأنعام، ٥٤) وقوله تعالى ﴿فمن تاب من بعد ظلمه وأسلم فإن الله يتوب عليه﴾ (المائدة، ٣٩)، وفي نفس المقام يدعو رسول التسامح ﷺ إلى عدم تعيير المجرم حتى لا يكون بعيداً عن الناس، وقد سمع بعض الناس يعيرون من أقيم عليه الحد، بقولهم له أخزاك الله، فقال عليه الصلاة والسلام لا تعينوا عليه الشيطان[1]، ودراسة عبدالسلام تشير أيضاً إلى أن هؤلاء العائدين للجريمة لم يكن لهم أساساً الانتماء الأسري، السوي أو الكافي، وبالتالي فإنه وسط عدم الإنتماء، الذي كان قبل الانحراف أو السلوك الإجرامي، فإنه فعله الانحراف والإجرام هذه سوف تقابل بعدم إنتماء الأسرة للفرد، متمثلاً في عدم تقبله.

إن المتصور هنا أيضاً أن مثل هذا الشخص لم يكن مستوعباً أو متقبلاً أسرياً قبل انحرافه، فما بالنا بما يحتمل أن يكون عليه الوضع بعد الوصمة والانحراف؟ وكما كشفت نتائج الدراسة، فقد كان هؤلاء يتميزون بسوء توافق في حياتهم الأسرية، إذ يشعرون بالتعاسة في منازلهم، ويقرون بوجود مشاحنات بينهم وبين أفراد أسرهم، ويشكون من والدهم لكثرة مضايقاتهم لهم وعدم الإهتمام بهم أو الإستماع إلى آرائهم، وبالتالي فقد كانوا ـ في الجانب المقابل ـ لا يكنون الاحترام لهم، بل ويكرهونهم ومعهم بعض أفراد الأسرة . (وهذا يفصح بالضرورة عن عدم تقبل متبادل).

وإذا أخذنا هذا في الاعتبار فإنه عند تعرض نفس الدراسة لمقولة تقبل الأسرة لعضوها المجرم العائد بعد خروجه من السجن، وضح بشكل مباشر، وقاطع أن أولئك الذين لم تتقبلهم أسرهم كانوا أقل انتماء أسرياً، مما يعني أن الأسرة كانت عاملاً حيوياً وجوهرياً في الاتجاه الانحرافي الإجرامي لدى أفراد العينة.

وإذا كانت الأسرة بما بين أعضائها من تراحم وتواد، يفترض أنهم «كالجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» ترفض عضوها وتتنكر له، فيكون رفض المجتمع (وهو المكون من عدد من الأسر) له أمراً منطقياً ومتوقعاً، وكما يقول المرصفاوي، لقد اعتاد المجتمع أن ينظر إلى خريج السجن على أنه منبوذ، ينفر منه

---

(١) أبو زهرة، محمد: الجريمة والعقوبة في الفكر الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، (د. ت) عن (حسن المرصفاوي، مرجع سابق، ص ٥٨).

المجتمع، فيتحاشاه الأفراد في حياتهم الخاصة، ويرفضون قبوله في دوائر أنشطتهم، وهي نتيجة بالغة القسوة بكل المقاييس ويضيف أنه كان من توابع هذا غلق كل الأبواب أمامه، رغم أن المفرج عنه قد يكون انزلقت قدماه إلى مهاوي الجريمة في لحظة ضعف أو لحظة من أوقات الطيش، ساوره عنها بعد ذلك ندم جعله يلتمس الصراط المستقيم.

ولبدء هذه التوبة، فإنه يبحث عن أي باب، بما فيها أصلاً أبواب أسرته فيجدها موصدة في وجهه فيعود راجعاً وفي قلبه ثورة وفي أعماقه حقد على ذلك المجتمع، وعائلته الكبيرة أو أسرته الصغيرة، وكلاهما جزء لا يتجزأ منه، ليبحث عن باب آخر يصب فيه جام غضبه وقد لا يجد أمامه إلا رفاق سوء وانحراف وجريمة، وهو حين يفعل كل ذلك يكون ـ في الأغلب الأعم ـ غير نادم هذه المرة فقد أصبح هو الطريق الوحيد أمامه.

ب ـ الدراسات السابقة

هناك دراسات وبحوث قد تناولت موضوع البحث بشكل جزئي وبطريق غير مباشر، وعلى الرغم من أن هذه الدراسات والبحوث قد تعددت، إلا أنه يمكن اختيار الدراسات التي لها أهمية أكبر وصلة بموضوع البحث.

أظهرت دراسة الجهني (١٤١٤هـ) والتي طبقت على عينة من المواطنين السعوديين بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وأكد فيها على بعض الأمور ذات الصلة والأهمية بدراستنا والتي تتمثل في:

- التأكيد على أن الاتجاهات والمواقف السلبية تجاه المفرج عنهم من السجون ظهرت كحقيقة واقعة وملموسة من البيانات المجموعة.
- وضوح عدم إهتمام المجتمع بالمشكلة أساساً، ذلك الإهتمام الذي تمثل في عدم كفاية أو مناسبة الجهود التي تبذل على طريق حل المشكلة وترسيخ فضيلة تقبل المفرج عنهم من السجون.
- الوصول إلى نتيجة نهائية مؤداها أن الإتجاه السلبي نحو المفرج عنهم إنما يعود إلى عادات وتقاليد وموروثات اجتماعية أكثر منها عوامل دينية أو اقتصادية.

أما دراسة الحناكي (١٤٠٦هـ) والتي طبقت على نزلاء دور الملاحظة بالمملكة العربية السعودية، وركز فيها على خطورة العود للجريمة ووصل إلى بعض النتائج ذات العلاقة بدراستنا، وأهمها:

- وجود قصور في جهود الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم بالذات من قبل المجتمع عامة، وسواء تمثل هذا لدى الهيئات الأهلية أو المؤسسات الحكومية، كما أشار إلى بعض العقبات التي تقف في طريق فعالية هذه الجهود، ومنها تواضع الوعي المجتمعي والأسري تجاه المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية.
- عرض نموذج للرعاية اللاحقة للمفرج عنهم، متضمناً دوراً جوهرياً للأسرة في هذه الرعاية وما لها من تأثير في عدم العود للجريمة.

كما أجرى كاره (١٤٠٨هـ) دراسة طبقت على عينة من نزلاء السجون الليبية لإستقصاء العوامل المؤدية إلى العود للجريمة، وقد توصل الباحث إلى بعض الأمور ذات العلاقة بالدراسة التي نجريها وأهمها:

- ندرة الزيارات والمراسلات التي تقوم بها الأسرة ويقوم بها الأقارب لذويهم وأقاربهم بالسجون، وشبه انعدام هذه الزيارات والمراسلات بالنسبة للأصدقاء.
- عدم ترحيب النزيل بزيارة أفراد أسرته وأقاربه له في السجن أو مراسلتهم له لأن هذا يعيد إلى ذاكرة السجين ما قام به من أفعال سببت لهم الحرج.
- ثقة النزيل بمجتمعه، وتأكده من أنه سيتقبله بعد الإفراج عنه.

ولقد أجرى مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية (١٤١٢هـ) دراسة طبقت بالمنطقة الوسطى على عينتين من المواطنين: الأولى تكونت من معتادي الإجرام (كعينة تجريبية)، والثاني تكونت من أشخاص عاديين - أي لم يسبق لهم أن أدينوا في أية جريمة (كعينة ضابطة) وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج والذي يهمنا منها ما حددته من أسباب لإعتياد الإجرام (بالمملكة) والتي أوضحتها في:

- التنشئة الأسرية السالبة (غير السوية) التي عرفها معتادوا الإجرام خلال مراحل الطفولة والمراهقة.
- التنشئة الاجتماعية غير المتوازنة (المعاملات المتضاربة).
- أميّة الآباء والأمهات.
- ضعف الوازع الديني لدى الآباء والأمهات.
- شعور معتادي الإجرام بالنقص.
- وجود طاقة زائدة لديهم.
- قابليتهم العالية للانحراف (القابلية للاستهواء).

كما أن هناك دراسات أخرى لها صلات غير مباشرة بموضوع بحثنا حيث تشير كثير من المراجع إلى أن ظاهرة العود إلى الجريمة في تزايد مستمر ، وإذا تعلق الأمر بالأحداث العائدين فإن البيانات المتاحة تشير إلى أن نسب الأحداث العائدين إلى الانحراف في بعض دول أوروبا تتراوح ما بين ٥٠٪ و ٧٠٪ أما في الولايات المتحدة الأمريكية ، فنجد أن نسبة ٦٧٪ من الأحداث المودعين بالمؤسسات الاصلاحية سبق لهم أن أودعوا في مؤسسات من هذا النوع قبل ذلك ، وأن نسبة ٣٣٪ سبق أن أودعوا هذه المؤسسات لمرتين أو لأكثر[١] .

أما في جمهورية مصر العربية فقد بلغ إجمالي عدد الأحداث الذين أودعو الموسسات الاصلاحية سنة ١٩٨٧م (٣٣٥٣) حدثاً ، منهم (٤٦٢) حالة سبق أن أودعت هذه المؤسسات مرة واحدة على الأقل وعليه يتضح أن نسبة الأحداث العائدين إلى الانحراف بمصر تبلغ حوالي ١٤٪[٢]

وفي الدراسة المقارنة التي قام بها هاكر (Hacher) عن معدلات العائدين للجريمة في عدة دول أمريكية وأوروبية في سنتين مختلفتين : ١٩٢٢م و ١٩٣٣م ، تبين أن هذه المعدلات كانت كالآتي : في الولايات المتحدة الأمريكية ٤٦,٥٪ (١٩٢٢) ، ٥٤,٥٪ (١٩٣٣) - بمتوسط ٥٠,٥٪ ، وفي ايرلندا ٩٥٪ و ٦٣,٢٪ - ومتوسط ٧٩,١٪ وفي تشيكوسلوفاكيا ٥٠٪ و ٥١,٣٪ - ومتوسط ٥٠,٦٥٪ ، وفي فنلندا ٢٨,٢٪ و ٤٧,٤٪ - ومتوسط ٣٧,٨٪ ، وفي ايطاليا ٣٢,٨٪ - ومتوسط ٤٨,٣٪ ، ثم السويد ٢٨,٢٪ و ٣٠,٢ ومتوسط ١٩,٢٪[٣]

---

(١) السنهوري ، عبدالمنعم : مدى فعالية أساليب التأثير المباشر في مواجهة مشكلة عود الأحداث إلى الانحراف . المجلة العربي للدراسات الأمنية ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، العدد التاسع ، رجب ١٤١٠هـ ، ص ٨٩ .

(٢) السنهوري ، عبدالمنعم : مرجع سابق ، ص ٩١

(٣) عبيد ، رؤوف : أصول علم الإجرام والعقاب . دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ص ٤١٩ - ٤٣٠ (عن الحناكي ، علي بن سليمان : دور الرعاية اللاحقة في الحد من جرائم العود . (رسالة ماجستير) المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ١٤٠٦هـ ، ص ٢٠

والمحلل لهذه البيانات يمكن أن يلاحظ أنها تكشف عن الآتي:

- زيادة معدل العود إلى الجريمة في بعض الدول المذكورة في سنة ١٩٣٣ عما كانت عليه قبل أحد عشر عاماً (١٩٢٢م) - مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وتشيكوسلوفاكيا وفنلندا وايطاليا والسويد، وهي تشكل أغلبية بين الدول المبحوثة (٥ دول من ٦).
- نقص معدل العود للجريمة في أقلية ضئيلة من هذه الدول المبحوثة (ممثلة في دولة واحدة من الست دول المبحوثة وهي ايرلندا).
- بلوغ المتوسط العام للعود في هذه الدول الست ٦,٤٨٪ سنة ١٩٢٢، ٧٠,٥٠٪ سنة ١٩٣٣ وبمعدل تزايد عام قدره ٩٥,٤٪ في الاحدى عشر سنة الموضحة.

وهذا في حد ذاته متوافق مع ما سبق الإشارة إليه من تزايد معدلات العود على المستوى الفردي أو المستوى الدولي العام، الأمر الذي يضع الباحثين جميعاً وهذا البحث ضمنها، في موضع تساؤل عن الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ذلك العود أولاً، ثم إلى زيادة معدلاته ثانياً، وعما إذا كان للأسرة، وطرق التعامل مع أعضائها، وعدم تقبل المفرج عنهم من أبنائها دخل في هذا، إلى جانب تواضع جهود المؤسسات الأخرى، كالمؤسسة الاصلاحية أو المؤسسة الدينية أو الإعلامية، في إعادة تأهيل المفرج عنهم في القضايا الإجرامية عامة وقضايا المخدرات خاصة.

أما في البلاد العربية يمكن استخلاص معدلات لهذا العود ففي جمهورية مصر العربية أظهرت دراسة رؤوف عبيد[1] تزايد هذا العود حين توضح الاحصاءات أن نسبة العائدين من النزلاء المودعين بالسجون في اليوم الأخير من الأربع سنوات الواقعة في الفترة من ١٩٥٩م إلى ١٩٦٢م كانت كالآتي: ٣,٤٥٪ سنة ١٩٥٩، ١,٤٧٪ سنة ١٩٦٠، ١,٤٤٪ سنة ١٩٦١، ٢,٤٧٪ سنة ١٩٦٢م. فإذا حسبنا المتوسط العام للأعوام في الأربع سنوات المذكورة وجدناه يصل إلى ما يقرب من الـ

---

(١) عبيد، رؤوف: مرجع سابق، ص ص ٤٢١-٤٢٢.

٩ , ٤٥٪، وهو معدل وإن كان عالياً نسبياً، وجدناه يقل عن مثله بالدول الأوروبية المعروضة، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا واحد س الاحتمالات التي نأمل أن نجد لها إجابة في الدراسة الميدانية.

وبعد استعراض كل هذه الدراسات سواء الأجنبية منها أو العربية فمن المفترض أن يبرز تساؤل عن اتجاه معدلات العود للانحراف والجريمة في المملكة، وعند هذه النقطة نشير إلى الدراسة التي أجراها عبدالسلام[1] تحت عنوان «العود للجريمة من منظور نفسي اجتماعي» سنة ١٤٠٩هـ، بالتطبيق على ثلاث دول عربية، اشتملت على المملكة العربية السعودية إلى جانب المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية الصومال، وطبقت على ٢٩٧ سجيناً من الذكور من السجناء المحكوم عليهم والموجودين بالسجون أثناء إجراء البحث، بواقع ٩٧ سجيناً سعودياً و ٩٩ أردنياً و ١٠١ صومالياً وكشفت عن أمور مفيدة في اتجاه ظاهرة العود والعائدين للجريمة بالمملكة أهمها:

١ ـ إن المجرم العائد (السعودي) تشتد لديه نزعات الإكتئاب وعدم الاتساق الذاتي والقهار والإنطواء الاجتماعي وتوهم المرض والانحراف السيكوباتي بمعنى أنه في درجة عالية من عدم السواء، والأهم أنه ليس على هذه الدرجة من اللاسواء فيما يتعلق بالإنتماء الأسري ـ بمعنى أنه لديه إنتماء لأسرته.

٢ ـ إن المجرم العائد (السعودي) في كثير من الأحيان ينتمي إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا التي تعاني من عدم الوفرة الاقتصادية، وشيوع الأمية، وسوء الأحوال الأسرية، وكثرة المشاحنات الأسرية وكثير من المنغصات والمعوقات الاجتماعية.

٣ ـ إن العود لدى المجرم (السعودي) قد ارتبط بطول فترة العقوبة، أي أنه كان هناك تناسب طردي بين طول مدة العقوبة والعود إلى الجريمة، فكلما زادت مدة سجنه، كلما كان احتمال العود للإجرام أكبر.

---

(١) عبدالسلام، فاروق سيد: مرجع سابق، ص ص ٧٩ ـ ٨٠.

الفصل الثالث

الإجـــراءات المنهجيـــة

نوع الدراسة

هذه دراسة مسحية تهتم بوصف وتحليل العوامل التي تدفع لجريمة تكرار التعاطي للمخدرات وموقف الأسرة من عضوها المفرج عنه في قضايا المخدرات، ومدى تأثير هذا الموقف في العود للجريمة، وهي كدراسة وصفية تساعد على التنبيه إلى هذه العوامل.

طريقة الدراسة

للوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، فإن الدراسة قد طبقت طريقة المسح الاجتماعي.

أدوات جمع البيانات

تم تطوير أداة الإستبانة، كما تمت المقابلة مع أفراد العينة أو محدودي الإلمام بالقراءة والكتابة، وخاصة بعض المسجونين وأولياء أمورهم بالذات وسلمت للمودعين بالسجون على ذمة قضايا المخدرات، وأولياء أمورهم.

شملت الاستبانة المتغيرات التي سيشملها البحث ثم صاغ الباحث في ضوئها مجموعة من الأسئلة التي تشمل البيانات الأولية والبيانات المتعلقة بمدى تقبل الأسرة لعضوها المفرج عنه في قضايا المخدرات وأسباب ذلك، وما يؤدي إليه.

ولقياس صدق استمارة جمع البيانات تم عرض استبانة الدراسة على مجموعة من الاختصاصيين من أساتذة الجامعات وأساتذة الدراسات العليا بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية لإبداء مرئياتهم حيالها (أي تحكيمه) حيث أجريت عليها بعض التعديلات المستقاة من خلاصة توجيهاتهم. ولقياس ثبات الأداة تم إختبارها على عدد من المودعين بالسجون على ذمة قضايا المخدرات وبعض أولياء الأمور.

ولقد ظهر نتيجة لهذا التطبيق عدم فهم بعض الأسئلة في استمارتي المسجونين وأولياء أمورهم بالذات، (خاصة وأن عدداً منهم أمي أو قليل الإلمام بالقراءة والكتابة) وبناءً

عليه تم إعادة صياغة بعض الجمل والألفاظ التي ظهر عدم وضوحها، وقد طبقت الإستمارتان مرة أخرى على نفس الأفراد ورؤي مناسبتها بدرجة كبيرة، حيث انعدمت كثيراً من الملاحظات التي كانت قد برزت في التطبيق الأول.

وقد بلغ مجموع الأفراد الذين عرضت عليهم الاستمارات لتحكيمها سبعة أساتذة أربعة من كلية العلوم الاجتماعية، (جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض)، وثلاثة من معهد الدراسات العليا، (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض).

أما فيما يتعلق بالعينة المبدئية التي طبق عليها الاختبار الأولي لقياس درجة الثبات، فقد بلغت في المرة الأولى ثمان مفردات: أربع من المودعين بالسجون في قضايا المخدرات، وأربع من أولياء أمور الأفراد الموقوفين على ذمة نفس النوع من القضايا، كما كانت مثلها في المرة الثانية.

وبعد إجراءات اختباري الصدق والثبات، والتأكد من صلاحية الإستبانتين، التي تمّ إعدادهما في صورتهما النهائية

متغيرات الدراسة

شملت هذه الدراسة المتغيرات التالية:

١ـ متغيرات ديموغرافية عن المتعاطي وأسرته (العمر، الدخل، التعليم، السكن الخ).

٢ـ متغيرات أساليب العلاقات المتبادلة بين المتعاطي ودخل الأب والأم (فهرس العلاقات المتبادلة).

٣ـ معلومات عن المتعاطي (التكرار، ونوع التعاطي . الخ).

٤ـ معلومات عن الخلفية الاجتماعية الاقتصادية للمتعاطي وأسرته.

٥ـ معلومات عن مدى قبول المتعاطي من قبل الأسرة.

عينة الدراسة

شملت عينة الدراسة ٥٠ فرداً من نزلاء السجون (السعوديين) العائدين إلى ارتكاب جريمة التعامل مع المخدرات، والذين تم اختيارهم من واقع بطاقات النزلاء في قضايا المخدرات بعد جمعها منهم جميعاً وأخذ منها المتعاطين فقط.

و ٥٠ فرداً من أرباب أسرة هذه العينة المختارة (أو من يحل محلهم) والمقصود بهم الأب أو الأم أو الأخ الأكبر أو العائل، أو من يحل محله.

المجال الزمني

طبقت الدراسة خلال الفترة من شوال ١٤١٦هـ إلي صفر ١٤١٧هـ وإذا كان الواضح أن فترة جمع البيانات قد استغرقت ما يقرب من الخمسة أشهر، فإن ذلك قد رجع إلى الصعوبات التي قابلها الباحث في تتبع أولياء الأمور.

المجال المكاني

تم تنفيذ هذه الدراسة في المجال الجغرافي لمدينة الرياض، واتخذ من سجن الملز بالذات مجالاً مكانياً لإجراء الدراسة على المودعين فيه على ذمة قضايا المخدرات، إلا أنها لم تتوقف في مجالها المكاني - بالنسبة لأولياء أمور هؤلاء المسجونين - على منطقة الرياض، بل تتبعتهم أينما وجدوا - سواء كان ذلك بمنطقة الرياض أو بأية منطقة أخرى من مناطق السعودية، حيث أن إقامة معظم أوليات الأمور تكون خارج مدينة الرياض وقد تم الحصول على أماكن اقامتهم من البحوثين أنفسهم أثناء مقابلتهم للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة داخل السجن، وفي بعض الأحيان من إدارة السجن

الفصل الرابع

عـرض النتائــج

أ. خصائص عينة متعاطي المخدرات وأسرهم

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن متوسط عدد إخوة المتعاطي للمخدرات هو (٩) أفراد. كانت غالبية أفراد العينة قد ولدت في المدينة (٩٠٪) و (١٠٪) في القرية. أما محل الإقامة فيقيم (٥٠٪) منهم المدينة، و (٧٪) في القرية و (٤٣٪) في البادية. وكان متوسط عمر المتعاطين ٢٧ سنة. وكان متوسط عمر الأب هو ٦٣ سنة والأم ٥٣ سنة. وتبين أن (٨٢٪) الوالد على قيد الحياة، و (٩٥٪) من الأمهات على قيد الحياة. كما تبين أن (٥٠٪) من الآباء قد تزوج أكثر من مرة، وأن متوسط عدد الزوجات هو (٢) زوجة.

كما يلاحظ من الجدول رقم (١) في الصفحة التالية أن غالبية المهن للمتعاطين قد كانت من الموظفين (٤٢٪) والأعمال الحرة (٢٨٪). أما حسب الحالة الاجتماعية فكانت الغالبية متزوجون (٧٢٪). وللغالبية دخل مستقل (٦٢٪)، أما متوسط الدخل فكان (٢٨١٤) ريال في حين كان متوسط دخل الوالد (٦٠٧٩) ريال، والوالدة (٤٤٨) ريال. ويعيش أكثر من النصف (٥٤٪) في بيوت ملك. وأن غالبية الآباء والأمهات من مستويات اجتماعية ومهنية واقتصادية متدنية. وتبين أن درجة قرابة ولي الأمر بالسجين متعاطي المخدرات كانت في غالبية الحالات الأب (٨٨٪)، والأم في (١٢٪) من الحالات.

جدول رقم (١)

الحالة التعليمية للمتعاطين للمخدرات والاب والام

المتغيرات	المتعاطـــي			الوالـد		الوالـدة	
التعليـــم	الفئة	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
	يقرأ ويكتب	٤	٨٪	٢٦	٥٢٪	٣٤	٦٨٪
	الابتدائي	١١	٢٢٪	١٣	٢٦٪	٥	١٠٪
	الكفاءة	١٢	٢٤٪	٤	٨٪	٦	١٢٪
	ثانوي	١٣	٢٦٪				
	جامعي	٤	٨٪	٤	٨٪		
	لم يذكر	٦	١٢٪	٣	٦٪	٥	١٠٪
	المجموع	٥٠	١٠٠٪	٥٠	١٠٠٪	٥٠	١٠٠٪
المهنـــة	الفئة	العدد	٪				
	موظف	٢١	٤٢٪	١٦	٣٢٪		
	متسبب	٧	١٤٪	٢٦	٥٣٪	٥	١٠٪
	أعمال حرة	١٤	٢٨٪	٣	٦٪		
	متفرقة (ربة بيت)	٨	١٦٪	٥	١٠٪	٤٥	٩٠٪
	المجموع	٥٠	١٠٠٪	٥٠	١٠٠٪	٥٠	١٠٠٪
الحالة الاجتماعية	متزوج	٣٦	٧٢٪	٥٠	١٠٠٪	٤٢	٨٤٪
	أعزب	١٤	٢٨٪	-			
	أرمل / متوفى					٨	١٦٪
	المجموع	٥٠	١٠٠٪	٥٠	١٠٠٪	٥٠	١٠٠٪
الحالة الاقتصادية	يوجد دخل	٣١	٦٢٪	٣٨	٧٦٪	٣	٦٪
	لا يوجد دخل	١٩	٣٨٪	٩	١٨٪	٤٤	٨٨٪
	لم يذكر			٣	٦٪	٣	٦٪
	المجموع	٥٠	١٠٠٪	٥٠	١٠٠٪	٥٠	١٠٠٪
الســكن (حالته)	ملك	٢٧	٥٤٪	٣٥	٧٠٪		
	مستأجر	٢١	٤٢٪	٤	٨٪		
	لم يذكر	٢	٤٪	١١	٢٢٪		
	المجموع	٥٠	١٠٠٪	٥٠	١٠٠٪		

ب ـ تساؤلات الدراسة

السؤال الأول: ما مستوى تقبل الأسرة السعودية للمفرج عنهم في قضايا المخدرات؟

أوضحت نتائج هذه الدراسة أن عدد تكرار تعاطي المخدرات قد كان (٢٠٪) لمتعاطين المرة الأولى، و (٣١٪) للمرة الثانية، و (٤٩٪) ثلاث مرات فأكثر

وتبين أن (٩٦٪) من الحالات على علم بعود المتعاطي للمخدرات، وفي (٩٨٪) من الحالات لم يقدم للمتعاطي أي مساعدة. اما عن الطريقة التي علم بها عن سجن المتعاطي فكانت (١٨٪) من قبل المتعاطي، (٨٠٪) من قبل الشرطة، و٢٪ عن طريق السجن. أما موقف ولي الأمر بعد العود للمخدرات فكانت في (٩٠٪) عدم الوقوف إلى جانب المتعاطي. ، أما نوعية الوقوف فكانت زيارات في السجن. هذا ولم يكن ولي الأمر في استقبال المتعاطي عند خروجه من السجن في جميع العينة (١٠٠٪). وتبين أن المتعاطي قد طلب المساعدة من ولي الأمر في (٦٦٪) من الحالات. ويعتقد (٩٦٪) من أولياء الأمور بضرورة معاقبة متعاطي المخدرات.

يلاحظ من الجدول رقم (٢) عدم تقبل الأسرة السعودية للعائدين لتعاطي المخدرات.

جدول رقم (٢)

مدى تقبل الأسرة لمتعاطي المخدرات

المتغيرات	نعم		لا		لا أدري	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
قبوله كمواطن	١	٢٪	١٦	٣٢٪	٣٣	٦٦٪
قبوله زوجاً لإبنتك			٤٤	٨٨٪	٦	١٢٪
قبوله شريك تجاري			٤٤	٨٨٪	٦	١٢٪
قبوله صديق	-	-	٤٨	٩٦٪	٢	٤٪
قبوله كمصدر ثقة			٤٨	٩٦٪	٢	٤٪
قبوله عضو في المجتمع			٤٨	٩٦٪	٢	٤٪
قبوله في المستقبل	٣٣	٦٦٪	١٥	٣٠٪	٢	٤٪

السؤال الثاني: ما العلاقة بين مدى تقبل الاسرة السعودية لمتعاطي المخدرات والعود للتعاطي؟

يبين الجدول رقم (٣) معاملات الإرتباط بين مدى تقبل الأسرة لمتعاطي المخدرات وتكرار تعاطي المخدرات. ويتضح من هذا الجدول وجود علاقة سلبية بين علم الأسرة والعود لتعاطي المخدرات. حيث يظهر أنه كلما قل علم الأسرة بتعاطي المخدرات عند أبنائها كلما زادت احتمالية العود لتعاطي المخدرات.

جدول رقم (٣)

معاملات الارتباط لمدى تقبل الأسرة للمتعاطي والعود للمخدرات

المتغيـرات	معامل الارتباط
علم الأسرة بالمتعاطي	٠,٣٩-
طلب المساعدة من الأسرة	٠,٠٠٩
موقف الأسرة من المساعدة	٠,٠٠٤

السؤال الثالث: ما العلاقة بين العود لتعاطي المخدرات والمتغيرات التالية:

١ . مشكلة التعاطي

٢ . العلاقة مع الأهل

٣ . العلاقة مع الأصدقاء

٤ . تاريخ الأسرة في تعاطي المخدرات

٥ . مساندة الأهل للمتعاطي

٦ . مساندة الأصدقاء للمتعاطي

ويظهر الجدول رقم (٤) أن نوع القضية قد ارتبط سلبياً بالعود للجريمة، فكلما كان نوع القضية تعاطي كلما زادت احتمالية العود للمخدرات، مقارنةبالنسبة للتهريب والترويج . أما فيما يتعلق بالأسرة فقد ظهر أن علم الأسرة بالتعاطي قد ارتبط عكسياً مع العود للمخدر، حيث تزداد احتمالية العود مع عدم معرفة الأسرة بتعاطي الفرد لها، ويرتبط طلب المساعدة إيجابياً بالعود الى المخدر حيث أن المتعاطي الذي يكثر من طلب المساعدة س الأسرة (الاعتمادية) أكثر احتمالية في العود للتعاطي . وارتبط تكرار تعاطي المخدرات سلبياً مع علم الأصدقاء بذلك . كما وارتبط العود للمخدرات سلبياً بتاريخ التعاطي لدى الأسرة، وإيجابياً بحضور الأهل للمحاكمة، حيث كلما زاد عدم حضور الأهل للمحاكمة كلما زادت احتمالية العود للمخدرات، والجدول رقم (٤) يبين ذلك في الصفحة التالية .

جدول رقم (٤)

العلاقة بين تكرار تعاطي المخدرات وبعض متغيرات الدراسة

المتغيرات	الفقـرة	معامل الارتباط
مشكلة التعاطي	نـوع القضيـة	-٠,٣٤
	مدة العقوبة في القضية الأولى	٠,٠١٧
	مسؤولية العود إلى الوضع الحالي	٠,٠٠٢
العلاقة مع الأهل	علم الأسرة بالتعاطي	-٠,٣٩
	موقف الأهل من التعاطي	٠,١١
	علم الأسرة بالسجن	-٠,٠٩
	السفر للخارج	٠,١٢
	عدد مرات السفر للخارج	٠,٢٦
	طلب المساعدة من الأسرة	٠,٤٠
	نوع المساعدة	٠,٢٤
	موقف الأسرة من المساعدة	٠,٤٠
العلاقة مع الأصدقاء	علم الأصدقاء	-٠,١٨
تاريخ الأسرة في تعاطي المخدرات	تاريخ الأسرة في المخدرات	-٠,٣٤
	نوع العلاقة بالمخدرات	٠,٣٠
مساندة الأهل	زيارة الأهل للسجين	٠,٠٢
	حاجة المتعاطي للمساعدة	-٠,٠٧
	حضور الأسرة المحاكمة	٠,٤٢
مساندة الأصدقاء	مساندة الأصدقاء	٠,٠٦
	قبول المساعدة من الأصدقاء	-٠,٠٣

السؤال الرابع: ما العلاقة بين أساليب العلاقات الوالدية (الأبوية والأمومية) والعود لتعاطي المخدرات؟

يلاحظ من الجدول رقم (٥) معاملات الارتباط بين أساليب العلاقات الوالدية والعود لتعاطي المخدرات. ويظهر وجود علاقة ارتباطية سلبية بين كل من: ـ الاستجابة لرغبات المتعاطي، وتقديم المساعدات، والتفضيل بين الأبناء، وقبول الأفكار والهوايات (الأب فقط)، وقبول الأصدقاء، ومتابعة السلوك خارج المنزل، والتشجيع وتادية الواجب ـ وعودة لتعاطي المخدرات. حيث كلما كان هناك عدم استجابة كلما زادت احتمالية العود لتعاطي المخدرات. وتبين وجود علاقة ايجابية بين كل من: الإعجاب بالهوايات (الأم)، السهر خارج المنزل (الأب)، وعدم الاهتمام بالأصدقاء، والمعاملة بقسوة، واستخدام العقاب، وحدوث الخلاف والنزاع، كما تبين وجود علاقات ضعيفة بين كل من: تفضيل أحد الإخوة على المتعاطي، والحرية، وتشجيع السفر للخارج، والسهر خارج المنزل (الأم)، والتدخل في الرغبات، والعلم بأماكن الإرتياد ـ والعود لتعاطي المخدرات والجدول رقم (٥) يبين ذلك في الصفحة التالية.

جدول رقم (٥)

معاملات الارتباط بينالعلاقات المتبادلة الأبوية والأمومية

المتغـيرات	معامل الارتباط (الأب)	معامل الارتباط (الأم)
الاستجابة للرغبات	-٠,٤٩	-٠,٤٧
تقديم المساعدات	-٠,٥٣	-٠,١٩
التفضيل على الإخوة	-٠,٩٣	-٠,٣٤
تفضيل الإخوةعليّ	-٠,١٠	٠,٠٤
الإعجاب بهواياتك	٠,٣٥-	٠,٣١
قبول أفكارك	٠,٣٦-	٠,٣٠-
إعطاء الحرية لك	٠,١٣	٠,١٥-
تشجيع السفر للخارج	٠,٠٧	٠,٠٣
السهر خارج المنزل	٠,٣٠	٠,٠٠٧
قبول أصدقاؤك	٠,١٧-	٠,٢٣-
عدم الاهتمام بأصدقاؤك	٠,٢٢	٠,١٦
المعاملة بقسوة	٠,٣٨	٠,٣١
استخدام العقاب	٠,٥٣	٠,٣٦
الغضب عند المناقشة	٠,٢٨	٠,٤٣
توجيه النقد أمام الآخرين	٠,١٥	٠,١٥
التدخل في الرغبات	٠,٠٣	٠,٠٩
متابعة السلوك خارج المنزل	٠,١٧-	٠,٣٤-
حدوث الخلافات	٠,٢٦	٠,٢٩
العلم بمكان الارتياد	٠,٠٩-	٠,٠٨-
محاولة فهمك	٠,٣٥-	٠,٣٠-
التشجيع	٠,٤٧-	٠,٣٢-
تأدية الواجبات	٠,٣٥-	٠,٣٢

السؤال الخامس: ما العلاقة بين الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة والعود لتعاطي المخدرات؟

يظهر جدول رقم (٦) وجود علاقة ضعيفة بشكل عام بين الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمتعاطين وعودهم لتعاطي المخدرات، وهذا مؤشر على التشابه الاجتماعي الاقتصادي لهذه الفئات. ويلاحظ وجود علاقة سلبية بين مكان إقامة المتعاطي وعوده للتعاطي، وهذا يدل على أن قاطني المدينة أكثر تعرضاً للعود إلى تعاطي المخدرات من ساكني البادية. ويلاحظ أنه كلما تدنى مستوى السكن كلما زاد العود لتعاطي المخدرات. وتزداد احتمالية العود لتعاطي المخدرات بزيادة عدد المعالين من قبل المتعاطي.

ويزداد العود لتعاطي المخدرات مع انخفاض تعليم الوالد، ودخله، ومع عمر المتعاطي عند وفاة الوالد، وزواج الوالد المتعدد، ودخل الوالدة، وحالة سكنها، ونمطه، وكونها على قيد الحياة، وحجم الأسرة وتدل هذه النتيجة على صعوبة ظروف الحياة التي تتعرض لها أسرة المتعاطي في بيئة المدينة حيث صعوبة الحياة، وارتفاع كلفة المعيشة، بالإضافة إلى تدني تعليم المتعاطي ووالديه، مما يؤثر في نوعية المهنة التي قد يعمل بها والتي غالباً ما تتناسب مع مستوى التعليم، حيث من المتوقع أن تكون غالبية هذه المهن متدنية ولا تفي بمتطلبات الحياة في المدينة مما تشكل عاملاً دافعاً نحو الانحراف عامة.

جدول رقم (٦)

معاملات الارتباط بين الخلفية الاجتماعية الاقتصادية للأسرة والعود لتعاطي المخرات

المتغيرات	معامل الارتباط (الآب)
عدد الإخوة	٠,١٧-
عمر المتعاطي	٠,٢١
مكان الولادة	٠,٠١-
مكان الإقامة	٠,٣٠-
مهنة المتعاطي	٠,٠٨-
تعليم المتعاطي	٠,١٢
الحالة الاجتماعية للمتعاطي	٠,١٥
وجود دخل مستقل للمتعاطي	٠,٠٢-
دخل المتعاطي	٠,١٢
حالة سكن المتعاطي	٠,١٥-
نمط السكن المتعاطي	٠,٣٥
مستوى سكن المتعاطي	٠,٠٥
حجم أسرة المتعاطي	٠,٠٠٣
الإعالة	٠,١٧
عدد المعالين	٠,٢٨
عمر الوالد	٠,٠٤-
مهنة الوالد	٠,٠٥-
تعليم الوالد	٠,١٧-
وجود دخل للوالد	٠,١٢
دخل الوالد	٠,١٥-
حالة سكن الوالد	٠,٢٠
نمط سكن الوالد	٠,١٧

تابع - جدول رقم (٦)

المتغيرات	معامل الارتباط (الأب) (الأم)
مستوى سكن الوالد	-٠,٠٢
الوالد على قيد الحياة	٠,٠٣
العمر عند وفاة الوالد	-٠,٥٧
زواج الوالد المتعدد	-٠,١٥
عمر الوالدة	-٠,٠٩
مهنة الوالدة	-٠,٠٦
تعليم الوالدة	-٠,٠٦
وجود دخل للوالدة	-٠,١٤
دخل الوالدة	٠,٢٦
حالة سكن الوالدة	-٠,١٥
نمط سكن الوالدة	٠,٣٥
مستوى سكن الوالدة	٠,٠٥
الوالدة على قيد الحياة	٠,٢٥
حجم الأسرة	-٠,٢١

الفصل الخامس
المناقشـة والتوصيـات

أ ـ المناقشة

أظهرت نتائج الدراسة كبر حجم أسرة المتعاطي للمخدرات. وكانت غالبية العينة قد ولدت في المدينة. وتقيم فيها. وهم شباب. كما أن غالبيتهم أتوا من أسر طبيعية الأبوين فيهم على قيد الحياة. وغالبية الآباء قد تزوج أكثر من مرة.

ويلاحظ أن غالبية المهن للمتعاطين قد كانت موظف أو أعمال حرة. أما حسب الحالة الاجتماعية فكانت الغالبية متزوجون. وللغالبية دخل مستقل، اما متوسط الدخل فكان متدني ويعيش أكثر من النصف (٥٤٪) في بيوت ملك. كما أن غالبية الآباء والأمهات من مستويات اجتماعية ومهنية واقتصادية متدنية. وتبين أن درجة قرابة ولي الأمر بالسجين متعاطي المخدرات كانت في غالبية الحالات الأب، والأم في بعض الحالات. ويمكن تفسير هذه النتيجة على ان الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لأسرة المتعاطي متدنية، فيها كبر لحجم الأسرة وإنخفاض للتعليم، وامتهان مهن ذات مستوى متدني، وتعيش في المدينة حيث الظروف المعيشية الصعبة مما يزيد من الضغوط على هؤلاء الأفراد ويجعلهم يتجهون نحو المخدرات.

كما يلاحظ عدم تقبل الأسرة السعودية للعائدين لتعاطي المخدرات. حيث تبين أن غالبية الحالات على علم بعود المتعاطي للمخدرات، ولم يقدم للمتعاطي أي مساعدة. أما عن الطريقة التي علم بها عن سجن المتعاطي فكانت من قبل الشرطة بالدرجة الأولى. أما موقف ولي الأمر بعد العود للمخدرات فكان عدم الوقوف إلى جانب المتعاطي، وإن وجد فكان زيارات في السجن. هذا ولم يكن ولي الأمر في استقبال المتعاطي عند خروجه س السجن في جميع الحالات. وتبين ان المتعاطي قد طلب المساعدة من ولي الأمر في غالب الحالات. كما يعتقد غالبية أولياء الأمور بضرورة معاقبة متعاطي المخدرات. وتدل هذ النتيجة على العلاقة الجافة بين المتعاطي وأسرته، وأن هناك عدم اهتمام من قبل الأسرة بأوضاع المتعاطي، والتهرب منه لكونه قد وصم بتعاطي المخدرات. مما تجعل المتعاطي يستجيب لهذه التوقعات وتصبح جزء منه مما أدى إلى إدمانه على المخدرات في

النهاية . كما ان ايمان ولي الأمر بضرورة العقاب مؤشر على عدم قبول حالة المتعاطي كحالة مرضية بحاجة الى معالجة وإنما تحميله مشاعر الذنب نتيجة ما يحمله من مشكلة ومعاقبته على ذلك .

كما تبين وجود علاقة سلبية بين علم الاسرة والعود لتعاطي المخدرات . حيث يظهر أنه كلما قل علم الاسرة بتعاطي المخدرات عند ابنائها كلما زاد احتمال العود لتعاطي المخدرات .

كما إن نوع القضية قد ارتبط سلباً بالعود للجريمة ، فكلما كان نوع القضية تعاطي كلما زادت احتمالية العود للمخدر ، مقارنةبالنسبة للتهريب والترويج . اما فيما يتعلق بالأسرة فقد ظهر ان علم الأسرة بالتعاطي قد ارتبط عكسياً مع العود للمخدر ، حيث تزداد احتمالية العود مع عدم معرفة الأسرة بتعاطي الفرد فيها ، ويرتبط طلب المساعدة ايجابياً بالعود الى المخدر حيث ان المتعاطي الذي يكثر من طلب المساعدة من الأسرة (الاعتمادية) أكثر احتمالية في العود للتعاطي . وارتبط تكرار تعاطي المخدرات سلبياً مع علم الأصدقاء بذلك . كما وارتبط العود للمخدرات سلبياً بتاريخ التعاطي لدى الأسرة ، وايجابياً بحضور الأهل للمحاكمة ، حيث كلما زاد عدم حضور الأهل للمحاكمة كلما زادت احتمالية العود للمخدرات . وتلتقي هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الجهني ، ١٤١٤ هـ) والقائله بوجود اتجاه سلبي نحو المفرج عنهم يعود إلى البنية الاجتماعية .

وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية سلبية بين كل من : ـ الإستجابة لرغبات المتعاطي ، وتقديم المساعدات ، والتفضيل بين الأبناء ، وقبول الأفكار والهوايات (الأب فقط) ، وقبول الاصدقاء ، ومتابعة السلوك خارج المنزل ، والتشجيع وتادية الواجب ـ والعود لتعاطي المخدرات . حيث كلما كان هناك عدم استجابة كلما زادت احتمالية العود لتعاطي المخدرات . وتبين وجود علاقة ايجابية بين كل من : الإعجاب بالهوايات (الأم) ، السهر خارج المنزل (الأب) ، وعدم الاهتمام بالأصدقاء ، والمعاملة بقسوة ، واستخدام العقاب ، وحدوث الخلاف والنزاع ، كما تبين وجود علاقات ضعيفة بين كل من : تفضيل أحد الإخوة على المتعاطي ، والحرية ، وتشجيع السفر للخارج ، والسهر خارج المنزل (الأم) ، والتدخل في الرغبات ، والعلم بأماكن الارتياد ـ والعود لتعاطي المخدرات . وتلتقي هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الحناكي ، ١٤٠٦ هـ) والقائلة بضعف التواصل بين الأسرة والسجين .

ب ـ التوصيات

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فانه يمكن التوصية بـ:

١ ـ التركيز على برامج التوعية الأسرية بأنواعها، حيث تبين أن كبر حجم أسرة المتعاطي وقلة دخلها وتدني مستواها الوظيفي والمهني يجعل منها أسرة غير قادرة على تلبية وظائفها الاجتماعية، وتامين الاحتياجات الأساسية والثانوية لأبنائها، مما يجعلهم عرضة للتسرب من المدرسة، وعدم اكمال تعليمهم، وبالتالي عدم قدرتهم على الحصول على مهن تكفي احتاجاتهم، وتقيهم الوقوع في الانحراف، وفي تعاطي المخدرات كمتعاطين أو كمروجين باحثين عن الثراء السريع الذي لا يستطيعون تحقيقة بمؤهلاتهم العلمية والمهنية.

٢ ـ التركيز على الإرشاد الأسري، حيث تبين وجود أساليب من العلاقات السائدة بين الأبوين والمتعاطي غير تربوية. أن شيوع مثل هذه السلوكيات في الأسرة من شانه أن يجعل الانحراف عرفاً مقبولاً، وبالتالي يمكن ان يمثل أسلوب حياة في المستقبل.

٣ ـ الإرشاد الفردي والجماعي للمفرج عنهم للتكيف مع الأمر الواقع المتمثل في رفضهم في المجتمع ووصمهم سلبياً جراء تعاطيهم للمخدرات.

٤ ـ التركيز على برامج التوعية العامة للمجتمع لتغيير اتجاهاتهم نحو المتعاطين والمفرج عنهم وقبولهم كأفراد لهم مشكلات بحاجة إلى مساعدة مهنية إرشادية واجتماعية من الأسرة والمجتمع. وعدم التركيز على العقاب واذكاء مشاعر الذنب لدى المتعاطين.

٥ ـ العمل على ايجاد فرص عمل وبرامج تشغيلية استثمارية حكومية ومن القطاع الخاص لمساعدة الأسر الفقيرة، وعدم اشتراط «حسن السلوك» عند العمل لكي لا يؤثر ذلك في ايجاد فرص عمل للمتعاطين.

٦ ـ إجراء المزيد من الدراسات على اتجاهات المجتمع نحو المفرج عنهم، ونحو متعاطي المخدرات.

المراجـــــع

ـ المراجع العربية

(١) إبن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب (الجزء الخامس)، دار صادر، بيروت، (د.ت).

(٢) أبو زهره، محمد: الجريمة والعقوبه في الفكر الإسلامي دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت).

(٣) أبو زيد، أحمد (١٩٧٦). البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

(٤) أحمد، محسن عبد الحميد. (١٤١٦هـ). الوقاية من الجريمة: نظرة إلى الحاضر للإعداد للمستقبل. دورية الفكر الشرطي الشارقة، العدد الثالث، رجب.

(٥) إدارة التخطيط والإحصاء. (١٤١٢هـ). الكتاب الإحصائي الثامن عشر، إدارة التخطيط والإحصاء، وزارة الداخلية، الرياض

(٦) إدارة التخطيط والإحصاء. (١٤١٤هـ). الكتاب الإحصائي العشرون. إدارة التخطيط والإحصاء، وزارة الداخلية، الرياض.

(٧) بدوي، أحمد زكي: مصطلحات العلوم الإجتماعية مكتبة البناء، بيروت، (د.ت).

(٨) الجهني، غازي رحيمي. (١٤١٤هـ). اتجاهات المجتمع السعودي نحو السجناء المفرج عنهم، رسالة ماجستير. المعهد العالي للعلوم الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

(٩) الحامد، محمد بن معجب. (١٤١٥هـ). دور المؤسسة التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الإجتماعي. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

(١٠) حسون، تماضر. (١٤٠٩هـ). البيت، المدرسة، وسائل الإعلام، وإنحراف الأحداث. المجلة العربية للدراسات الأمنية، الرياض، العدد السابع، ربيع ثاني.

(١١) حسون، تماضر. (١٤١٢هـ). جرائم الأحداث في الوطن العربي. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

(١٢) الحناكي، على ين سليمان. (١٤٠٦هـ). دور الرعاية اللاحقة في الحد من جرائم

العود المعهد العالي للعلوم الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

(١٣) حيدر، وليد. (١٩٨٧م). جنوح الأحداث: نموذج القطر العربي السوري. منشورات دارالثقافة، دمشق.

(١٤) الرفاعي، حسين. (١٤١٥هـ). التنشئة ودور الأسرة في الوقاية من الإنحراف، دورية الفكر الشرطي، الشارقة، العدد الرابع، شوال.

(١٥) الرفاعي، حسين، محمد الأمين. (١٤١٢هـ). الدلالات الأمنية للتركيب السكاني في الوطن العربي. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

(١٦) الساعاتي، حسن. (١٩٧٩م). علم الاجتماع الجنائي. دار النهضة المصرية، القاهرة.

(١٧) السراج، عبود. (١٩٨٥م). علم الإجرام وعلم العقاب: دراسة تحليلية في أسباب الجريمة والسلوك الإجرامي. جامعة الكويت، الكويت.

(١٨) السعد، صالح محمود. (١٤١٥هـ). تحديات المخدارت على المستوى الدولي، دورية الفكر الشرطي، الشارقة، العدد الرابع، شوال.

(١٩) السماك، أحمد حبيب. (١٩٨٥م). ظاهرة العود للجريمة في الشريعة الإسلامية والفقه الجنائي الوضعي، ذات السلاسل، الكويت.

(٢٠) السنهوري، عبد المنعم. (١٤١٠هـ). مدى فاعلية أساليب التأثير المباشر في مواجهة مشكلة عود الأحداث إلى الانحراف. المجلة العربية للدراسات الأمنية الرياض، العدد التاسع، رجب.

(٢١) الشرقاوي، أنور محمد. (١٩٨٦م). انحرافات الأحداث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

(٢٢) عبد السلام، فاروق. (١٤٠٩هـ). العود للجريمة من منظور نفسي اجتماعي. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

(٢٣) عبد الملك، جندي. (١٩٦٤م). الموسوعة الجنائية (الجزء الخامس) دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٢٤) عبد الواحد، كرم. (١٩٨٧م). معجم المصطلحات القانونية. مكتبة النهضة العربية، القاهرة.

(٢٥) العبيدي، إبراهيم. (١٤١١هـ). أثر الأسرة في الوقاية من المخدرات. مجلة الأمن، الرياض، العدد الثاني، جمادي الآخرة.

(٢٦) عبيد، رؤوف. (١٩٨١م). أصول علمى الإجرام والعقاب، دار الفكر العربي القاهرة.

(٢٧) على، بدر الدين، وآخرون. (١٤٠٧هـ). النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

(٢٨) عيد، محمد فتحي. (١٤١٢هـ). المخدرات الأسباب، الصكوك، البشر. مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.

(٢٩) عيسوى، عبد الرحمن (١٩٨٤م). سيكولوجية الجنوح. دار النهضة، بيروت.

(٣٠) غيث، محمد عاطف. (١٩٧٩م) قاموس علم الاجتماع. الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية.

(٣١) كاره، مصطفى. (١٤٠٨هـ). السجن كمؤسسة إجتماعية: دارسة عن ظاهرة العود. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

(٣٢) المرزوقي، حمد، وآخرون. (١٩٩٠م). التورط في المخدرات: دراسة نفسية اجتماعية. مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.

(٣٣) المرصفاوي، حسن صادق. (١٤١٠هـ). رد الإعتبار للمجرم التائب في الدول العربية. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

(٣٤) مركز أبحاث مكافحة الجريمة. (١٤١٢هـ) العود إلى الإجرام: دراسة ميدانية عن ظاهرة اعتياد الإجرام. مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض

(٣٥) منصور، عبد المجيد سيد أحمد. (١٤٠٧هـ). دور الأسرة العربية كأداة للضبط الإجتماعي في المجتمع العربي. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

(٣٦) الياسين، جعفر عبد الأمير. (١٩٨١م). أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث. دار المعرفة، بيروت.

المراجع الأجنبية:

(1) Benda, A. (1979). Criminal Recividism - From Adolescence to Adulthood. U.S. Department of justice & law enforcement, Washington, D.C.

(2) Horlon, A & D.M. Medley. (1978) Prediction of Recividism in a Criminal Population by Birth, order, and family size. Psychological Reports.

(3) Mitchell, J. Duncan. (1981). A new dictionary of sociology. Routledge & Kepan Paul, London.

(4) Schmidt, P. Witte. (1979). Models of criminal recividism. National Academy of Sciences, Washington, D.C.

(5) Theodorson, Goerge & Achitles Theodorson. (1979). Modern dictionary of sociology. Thomas & Crowell Company. New York.

الملاحـــــق

- ملحق رقم (أ) استبانة موجهة إلى نزلاء سجن الملز
- ملحق رقم (ب) استبانة موجهة إلى أولياء أمور السجناء

ملحق رقم (أ) استبانة موجهة إلى نزلاء سجن الملز

(١) بيانات أولية:

١ ـ اسم المبحوث ..... عدد الأخوة ( ) ذكور ( ) إناث ( )

٢ ـ محل الميلاد: مدينة ☐ قرية ☐ بادية ☐

٣ ـ محل الاقامة: مدينة ☐ قرية ☐ بادية ☐

الصفة / الشخص	العمر	المهنة	الحالة التعليمية	الحالة الاجتماعية
٤ المبحوث				
٥ الوالد				
٦ الوالدة				
٧ أقرب الأصدقاء				

(٢) بيانات عن الحالة الاقتصادية:

الشخص	له دخل مستقل		الدخل الشهري (بالأرقام)
	نعم	لا	
٨ المبحوث			
٩ الوالد			
١٠ الوالدة			
١١ أقرب الأصدقاء			

ا) بيانات عن الحالة السكنية:

الشخص	الحالة		نمط					وصف مكان السكن				
	ملك	مستأجر	فيلا	شقة	شعبي	صندقة	عشة	راقي	وسط	شعبي	قرية	بادية
١٢ المبحوث												
١٣ الوالد												
١٤ أقرب الأصدقاء												

(٤) بيانات عن الحالة الإجتماعية:

م	السؤال
١٥	الوالد على قيد الحياة نعم ☐ لا ☐
١٦	في حالة الإجابة "لا" على س ١٥، كم كان عمرك عند وفاته؟ ☐
١٧	الوالدة على قيد الحياة نعم ☐ لا ☐
١٨	في حالة الإجابة "لا" على س ١٧، كم كان عمرك عند وفاته؟ ☐
١٩	الوالد متزوج أكثر من واحدة نعم ☐ لا ☐
٢٠	في حالة الإجابة "نعم" على س ١٩، كم عدد الزوجات؟ ☐
٢١	مع من تقيم إقامة دائمة؟ مع الوالدين ☐ الوالد فقط ☐ الوالدة فقط ☐ مع أحد الأقرباء ☐ مع أحد الأصدقاء ☐ بمفردي ☐ مع آخرين إذكرهم: أ- ب- جـ-
٢٢	ما هي حالتك الإجتماعية؟ أعزب ☐ زوجه واحدة ☐ أكثر من زوجة ☐ عدد الزوجات ☐ عدد مرات الطلاق ☐ أسباب الطلاق: أ- ب-
٢٣	كم عدد أفراد أسرتك الذين تقيم معهم؟ ذكور ☐ إناث ☐
٢٤	هل تعول أحداً من أفراد أسرتك؟ نعم ☐ لا ☐
٢٥	في حالة الإجابة «نعم» على س٢٤، كم عددهم؟ ☐ ذكور ☐ إناث ☐

(٥) بيانات عن التنشئة الأسرية:

رقم السؤال	السؤال	الوالد				الوالدة			
		دائماً	أحياناً	نادراً	معدومة	دائماً	أحياناً	نادراً	معدومة
٢٦	الاستجابة لرغباتك								
٢٧	تقديم المساعدات المالية								
٢٨	تفضيلك على إخوانك								
٢٩	تفضيل أحد أخواتك عليك								
٣٠	الاعجاب بهواياتك								
٣١	الترحيب بأفكارك								
٣٢	ترك الحرية لفعل أي شئ								
٣٣	التشجيع (الموافق) على سفرك للخرج								
٣٤	السهر خارج المنزل								

الرقم	السؤال	الوالد				الوالدة			
		دائماً	أحياناً	نادراً	معدومة	دائماً	أحياناً	نادراً	معدومة
٣٥	الترحيب باصدقائك								
٣٦	عدم الاهتمام بمن هم أصدقاؤك								
٣٧	المعاملة بقسوة								
٣٨	استخدام الأساليب العقابية								
٣٩	الغضب عند المناقشة								
٤٠	توجيه النقد لك أمام الآخرين								
٤١	التدخل في رغباتك								
٤٢	متابعة سلوكك خارج المنزل								
٤٣	حدوث الخلاف والنزاع بينكم								

الرقم	السؤال	الوالد				الوالدة			
		دائماً	أحياناً	نادراً	معدومة	دائماً	أحياناً	نادراً	معدومة
٤٤	العلم بالأماكن التي ترتادها								
٤٥	محاولة فهمي								
٤٦	يسعى لتشجيعي								
٤٧	من الذي تراه يؤدي واجبه								
٤٨	هل هناك معلومات أخرى تذكر؟	أ- ب- جـ-							

(٦) بيانات عن القضية المودع السجين بسببها السجن:

م	السؤال
٤٩	مانوع القضية؟ تعاطي ☐ ترويج ☐ تهريب ☐
٥٠	عدد مرات السجن؟ مرة ☐ مرتان ☐ ثلاث مرات ☐
٥١	إذا كنت سجنت أكثر من مرة، فما نوع القضية؟ الأولى الثانية الثالية
٥٢	مدة العقوبة في كل قضية؟ الأولى الثانية الثالية
٥٣	هل سافرت إلى الخارج؟ نعم ☐ لا ☐
٥٤	إذا كانت الإجابة "نعم؟ على س ٥٣ ، فكم عدد مرات السفر ؟ مرة واحدة ☐ مرتان ☐ ثلاث فأكثر ☐
٥٥	هل للسفر للخارج علاقة بانحرافك؟ نعم ☐ لا ☐
٥٦	ما هي حالتك الإجتماعية؟ شذوذ خلقي ☐ شذوذ جنسي ☐ مخدرات ☐ أخرى تذكر : أ- ب- جـ-
٥٧	ما هي الأسباب من وجهة نظرك التي أدت إلى تعاطيك المخدرات في المرا الأولى؟ أ- ب- جـ-
٥٨	هل الأسرة كانت على علم بتعاطيك للمخدرات؟ نعم ☐ لا ☐

م	السـؤال
٥٩	في حالة الإجابة "نعم" على س ٥٨، ما هو موقفها تجاهك؟ عقاب ☐ علاج ☐ مساعدات مادية ☐ مساعدات معنوية ☐ لاشئ ☐ أخرى تذكر : أ- ب- جـ-
٦٠	هل هناك أحد من أفراد أسرتك على علاقة بالمخدرات؟ الوالد ☐ الوالدة ☐ أحد الأخوة ☐ أحد الأقارب ☐
٦١	إذا كانت الإجابة "نعم" على س ٦٠، ما نوع هذه العلاقة؟ تعاطي ☐ ترويج ☐ تهريب ☐
٦٢	هل هناك أحد من أصدقائك على علاقة بالمخدرات؟ نعم ☐ لا ☐
٦٣	إذا كانت الإجابة "نعم" على س ٦٢، ما نوع هذه العلاقة؟ تعاطي ☐ ترويج ☐ تهريب ☐
٦٤	كيف وصل خبر سجنك للأسرة؟ عن طريقك ☐ عن طريق الشرطة ☐ عن طريق المستشفى ☐ عن طريق إدارة السجن ☐ عن طريق أحد الزملاء المفرج عنهم ☐ أخرى تذكر : أ- ب- جـ-
٦٥	هل تأكدت من وصول الخبر لأسرتك؟ نعم ☐ لا ☐
٦٦	إذا كانت الإجابة نعم على س ٦٥، فهل قام الأهل بزيارتك؟ نعم ☐ لا ☐

الرقم	السؤال
٦٧	إذا كانت الإجابة "نعم" على س ٦٦، فما نوع الزيارة؟ ☐ خاصة ☐ مرتان في الأسبوع ☐ أسبوعياً ☐ كل أسبوعين ☐ شهرياً ☐ في فترات غير منتظمة ☐ لم أزر على الاطلاق
٦٨	هل احتجت للمساعدة في السجن؟ ☐ نعم ☐ لا
٦٩	في حالة الإجاة "نعم" على س ٦٨، ما نوع هذه المساعدة؟ ☐ إجتماعية ☐ نفسية ☐ مالية ☐ متابعة الإجراءات أخرى تذكر: أ- ب- جـ-
٧٠	هل حضر أحد من أفراد أسرتك جلسة المحاكمة؟ ☐ نعم ☐ لا
٧١	هل وصل أحد من أفراد أسرتك نبأ خروجك من السجن؟ ☐ نعم ☐ لا
٧٢	في حالة الإجاة "نعم" على س ٧١، من كان في استقبالك؟ ☐ الوالد ☐ الوالدة ☐ الإخوان ☐ أحد الإخوان ☐ أحد الأقارب ☐ لا أحد
٧٣	هل علم أحد من أصدقائك بموعد خروجك من السجن؟ ☐ نعم ☐ لا
٧٤	في حالة الإجابة «نعم» على س٧٣، هل كان أحد من أصدقائك في استقبالك؟ ☐ نعم ☐ لا

رقم	السـؤال
٧٥	إذا كانت الاجابة "لا" في س ٧٢، س ٧٣، إلى أين اتجهت؟ الأسرة ☐ أحد الأصدقاء ☐ أحد الأقارب ☐ سكن مستقل ☐ زملاء في السجن تم الإفراج عنهم ☐ أصدقاء قبل دخول السجن ☐
٧٦	كيف يمكن أن تصف قبول من اتجهت إليه؟ ممتاز ☐ طيب ☐ عادي ☐ متحفظ ☐ سيئ ☐
٧٧	هل للوضع الذي أصبحت فيه دور في العود للجريمة؟ نعم ☐ لا ☐
٧٨	هل كنت بحاجة لأية مساعدات بعد الإفراج عنك؟ نعم ☐ لا ☐
٧٩	في حالة الإجابة "نعم" على س ٦٨، ما نوع هذه المساعدة؟ العودة للأسرة ☐ العودة للعمل السابق ☐ فرصة عمل جديدة ☐ توفير مبلغ من المال البدء حياة جديدة ☐ توفير مسكن ☐ ردالأهلية والاعتبار ☐ أخرى تذكر: أ- ب- جـ-
٨٠	هل طلبت المساعدة من الأسرة أو من أحد أفرادها؟ نعم ☐ لا ☐
٨١	في حالة الإجابة «نعم» على س ٨٠، ما هو موقف الأسرة من طلبك؟ الاستجابة ☐ استجابة مشروطة ☐ الرفض ☐
٨٢	في حالة الاستجابة لطلبك، هل تعتقد أن تلك المساعدات تعتبر ضماناً لعدم العود للجريمة؟ نعم ☐ لا ☐ لاأدري ☐

الرقم	السـؤال
٨٣	في حالة الإجابة «نعم» على س ٨٢، ما أسباب هذا الرأي؟ ١ ـ كثرة المشاكل التي لا يستطيع المفرج عنه التعامل معها بمفرده ☐ ٢ ـ المجتمع لا يثق بالمفرج عنه أبداً ☐ ٣ ـ عدم توفر فرص عمل شريف بعد السجن ☐ ٤ ـ عدم ثقة المفرج عنه بالمجتمع ☐ ٥ ـ عدم قدرة المفرج عنه في التكيف بسرعة ☐ أسباب أخرى تذكر أ ـ ب ـ جـ ـ
٨٤	في حالة الإجابة «لا» على س ٨٠، لماذا لم تطلب منهم المساعدة؟ ١ ـ عدم الزيارة في السجن ☐ ٢ ـ عدم إستقبالي عند الخروج ☐ ٣ ـ القناعة تماماً من الرفض ☐ أسباب أخرى تذكر أ ـ ب ـ جـ ـ
٨٥	اذا لم تكن متزوجا قبل دخولك السجن هل كان سجنك سبباً في عدم زواجك؟ نعم ☐ لا ☐ لاأدري ☐
٨٦	هل لدخولك السجن دور في الطلاق إذا كنت متزوجا؟ نعم ☐ لا ☐ لاأدري ☐
٨٧	هل لدخولك السجن دور في عدم إعطائك فرصة عمل؟ نعم ☐ لا ☐ لاأدري ☐

م	السـؤال
٨٨	ماذا تنتظر من الأسرة منعاً لعدم العود للجريمة؟ ١ ـ حل بعض المشكلات ☐ ٢ ـ الرعاية الطبية ☐ ٣ ـ مساعدة مالية ☐ ٤ ـ مساعدة اجتماعية ☐ ٥ ـ مساعدة نفسية ☐ أخرى تذكر أ ـ ب ـ جـ ـ
٨٩	هل لك أية مقترحات في هذا الشأن (في عدم تقبل الأسرة والمجتمع للمفرج عنهم عامة وفي قضايا المخدرات خاصة)؟ يرجى ذكرها هنا : ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ

ملحق رقم (ب) استبانة موجهة إلى أولياء أمور السجناء

الرقم	السـؤال
١	الاسم (إذا رغبت) :
٢ـ	درجة قرابة ولي الأمر بالسجين في قضايا المخدرات : الوالد ☐ الوالدة ☐ الأخ الأكبر ☐ عم ☐ خال ☐ أحد أزواج الأخوات ☐ أحد الأقارب ☐ غير ذلك ـ يحدد ـ أ ـ ب ـ جـ ـ
٣ـ	هل أنت على علم بعود السجين للمخدرات؟ نعم ☐ لا ☐
٤ـ	في حالة الإجابة «نعم» على س٣، ما المساعدات التي قدمتها له؟ عقابية ☐ علاجية ☐ مادية ☐ لا شيء ☐ أخرى تذكر : أ ـ ب ـ جـ ـ
٥ـ	كيف وصل إليك خبر عودته للسجن؟ عن طريقه ☐ عن طريق الشرطة ☐ عن طريق المستشفى ☐ عن طريق إدارة السجن ☐ عن طريق أحد زملائه ☐ طرق أخرى تذكر : أ ـ ب ـ جـ ـ
٦	ما هو موقفك بعد عودته إلى السجن؟ الوقوف بجانبه ☐ الوقوف بجانبه إلى حد ما ☐ عدم الوقوف بجانبه ☐
٧ـ	في حالة الوقوف بجانبه ما هي تلك المساعدات التي قدمتها له؟ الزيارة ☐ مساعدات مالية ☐ متابعة إجراءات المحاكمة ☐ حضور جلسة المحكمة ☐ أخرى تذكر : أ ـ ب ـ جـ ـ
٨ـ	هل كنت في استقباله عند خروجه من السجن؟ نعم ☐ لا ☐

الرقم	السـؤال
٩-	في حالة الإجابة «لا» على س ٨، هل طلب منك المساعدة؟ نعم ☐ لا ☐
١٠-	في حالة الإجابة «نعم» على س٩، ما نوع المساعدة؟ إعادته للأسرة ☐ إعادته للعمل السابق ☐ تقديم فرصة عمل جديدة ☐ توفير مسكن ☐ ٩- توفير مبالغ مالية ☐ أخرى تذكر: أ- ب- جـ-
١١-	في حالة الإجابة «لا» على س٩، ما سبب عدم طلبه؟ سوء العلاقة الأسرية ☐ عدم زيارته في السجن ☐ عدم الثقة بنا ☐ التأكد من الرفض ☐ أخرى تذكر: أ- ب- جـ-
١٢-	في اعتقادك، هل لو وفرت له تلك المساعدات لكانت ضماناً له لعدم العود للجريمة سرة ثانية؟ نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐
١٣-	في حالة الإجابة «لا» على س١٢، ما سبب هذا الجرم؟ تجربة سابقة تجارب سابقة لا فائدة
١٤-	هل تعتقد أن تعاطي المخدرات يجب أن؟ يعاقب ☐ يعالج ☐ يعاقب ويعالج معاً ☐

الرقم	السـؤال
١٥ـ	هل تعتقد أن من المفترض أن يتقبل المجتمع مدمناً تم علاجه كمواطن عادي؟ نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐
١٦ـ	في حالة الإجابة نعم على س١٥ هل تقبل زوجاً لابنتك ممن كانوا يتعاطون المخدرات؟ نعم ☐ لا ☐
١٧ـ	في حالة الإجابة «نعم» أو «لا» على س١٦ بين الأسباب: أ- ب- جـ- د-
١٨ـ	ما مؤسسات المجتمع التي تراها أكثر قدرة على تقديم العون للمفرج عنه؟ وزارة الداخلية ☐ وزارة العمل والشئون الاجتماعية ☐ المؤسسات الخيرية ☐ جهة العمل ☐ الأسرة ☐ جهات أخرى تذكر: أ- ب- جـ-
١٩ـ	هل تقبل أحداً من هؤلاء المفرج عنهم شريكاً لك في تجارة أو عمل؟ نعم ☐ لا ☐
٢٠ـ	هل تقبل أن تكون صديقاً لشخص تم علاجه من الإدمان؟ نعم ☐ لا ☐
٢١ـ	هل تعتقد أنه يمكن الاستفادة من هؤلاء في أعمال ووظائف نافعة؟ نعم ☐ لا ☐

الرقم	السـؤال
٢٢ـ	هل تعتقد أن المدمن الذي تم علاجه أهل للثقة؟ نعم ☐ لا ☐
٢٣ـ	ألا تعتقد أن لك دوراً فيما وصل إليه المدمن السجين؟ نعم ☐ لا ☐
٢٤ـ	في حالة الإجابة «نعم» على س٢٤ يحدد هذا الدور : أ ـ ب ـ جـ ـ
٢٥ـ	هل من الممكن مستقبلاً أن تغير وجهة نظرك تجاه المدمن السجين؟ نعم ☐ لا ☐
٢٦ـ	في حالة الإجابة «نعم» على س٢٦ ، ما توقعاتك لأسباب هذا التغير؟ التأكد من الاقلاع عن الإدمان تماماً ☐ العودة للعمل ☐ العودة للأسرة ☐ أسباب أخرى تذكر : أ ـ ب ـ جـ ـ
٢٧ـ	هل لك أي مقترحات ترغب ذكرها؟ أ ـ ب ـ جـ ـ